الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الإقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

فرع:العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تحت عنوان :

واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة 1990–2020

من اعداد الطالبين :

– لقريز كمال

– حمودي فاطمة الزهراء

تحت اشراف الأستاذ:

– بلعباس رابح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حمزة غربي	أستاذ	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
رابح بلعباس	أستاذ	جامعة محمد بوضياف	مقررا ومشرفا
سراي الصالح	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية :2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الإقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير

فرع:العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تحت عنوان :

واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة 1990–2020

من اعداد الطالبين :

– لقريز كمال

– حمودي فاطمة الزهراء

تحت اشراف الأستاذ:

– بلعباس رابح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حمزة غربي	أستاذ	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
رابح بلعباس	أستاذ	جامعة محمد بوضياف	مقررا ومشرفا
سراي الصالح	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية :2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

ا لحمد لله الذي أعاننا على انجاز هذا البحث وسخر لنا من عباده من كان لنا عونا وسندا

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان إلى كل من تفضل ومد يد العون لإخراج هذا العمل إلى النور، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور " بلعباس رابح "

الذي كان السند القوي في هذا البحث بإرشاده لنا ونصائحه الهامة وآرائه فلم يبخل بوقته وعلمه وفكره لنخطو خطوة أفضل.

والشكر موصول إلى جميع مستخدمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إليكم جميعا أساتذتنا، شكرنا واحترامنا وتقديرنا...

اهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم ،أهدي ثمرة هذا العمل

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب

ارحمهما كما

ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في

عمرهما،

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الأفاضل.

كمـــال

إهداء

لا يطيب الكلام إلا بذكر الرحمان ولا يصفو المقام الا بالصلاة على رسول الله خير الأنام
ولا تستساغ الدنيا الا بالوالدين الكرام
الى من قال فيهما المنان ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَة وَقُلْ رِبِّ اِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء-الآية 24]
أهدي ثمرة مجهودي المتواضع إلى رمز الصبر والعطاء رمز الحب المكنون والقلب الحنون إلى من سعت في سيري على الطريق المستقيم أمي حفظها الله.
إلى رمز الشهامة والوفاء والعطاء إلى من شقى وشاب لأعيش الشباب أبي الغالي أسأل الله أة يحفظه ويجعل عافيته خيرا.
إلى اخوتي وأخواتي إلى كل من.
إلى من تقاسمنا مر الدراسة وحلوها
و إلى كل من سعى معي في انجاز هذا العمل

فاطمة الزهراء

الفهـــــرس

العـــــــام

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

اهـــــداء.....

مقدمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول : النمو الاقتصادي من وجهة نظر الفكر الاقتصادي

المبحث الأول: النمو الاقتصادي في التحليل الكنيزي.....5

المطلب الأول : النمو الاقتصادي عند الكينزيين *5*

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر *8*

خلاصة الفصل 35

الفصل الثاني : نماذج النمو الاقتصادي

المبحث الأول: نموذج روبرت سولو 37

المطلب الأول: نظرية روبرت سولو *37*

المطلب الثاني: النموذج القاعدي لسولو *38*

المبحث الثاني : نموذج هارود دومار 42

المطلب الأول: نموذج هارود دومار *43*

المطلب الثاني : معادلة نمو دارمار من حيث معدلات النمو *45*

المبحث الثالث : نماذج النمو الداخلي 47

المطلب الأول: النماذج *47*

المطلب الثاني: الآثار المترتبة.....*49*

خلاصة الفصل *61*

الفصل الثالث :دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : النمو الإقتصادي في الجزائر 64

المطلب الأول: خصائص النمو في الجزائر..... *64*

المطلب الثاني : توزيع النمو: *65*

المطلب الثالث: التحديات الكبرى *67*

المطلب الرابع : تطور معدلات النمو و البطالة ومؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال فترة (1990-1998) *78*

المبحث الثاني : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001/2014..... 85

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009. ..... *85*

خاتمة 109

قائمة المصادر والمراجع .....

مقدمـــة

مقدمة :

إن زيادة الاختلافات الكبيرة جدا في الدخول على مستوى العالم مع تأكد التوقعات بأن الفجوة المطلقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة دفعت بالاقتصاديين إلى شرح وتفسير هذا التشتت بين البلدان والأقاليم في العالم. في البداية، كان الفرق في النمو بين البلدان يفسر كنتيجة للاختلافات في الرأسمال البشري والرأسمال المادي والإنتاجية، إلا أن التقديرات التجريبية لمحددات النمو أظهرت عدم كفاية متغيرات اقتصادية بحثة على تفسير هذه الفروقات للأداء الاقتصادي فيما بينها. وفي نهاية سنوات 80م، ذهبت الرؤى إلى أفكار , والتي سميت بـ"توافق واشنطن" الذي استند إلى فكرة أن القطاع الخاص هو الذي يعالج الصدمات والأمراض الاقتصادية. وفي سنوات تسعينات القرن الماضي، وخارج ومع استمرار الركود الاقتصادي، وصلت الأفكار والدراسات إلى المجال السياسي والمؤسساتي وبدأ التركيز على المؤسسات والحوكمة لاعتبارهم معوقات للتنمية، وانتشرت دراسات كثيرة شملت الجانب المؤسساتي لعمليات النمو، فذهبت الفرضيات بوجود علاقة قوية بين المؤسسات والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

من جهة أخرى، دراسات تجريبية تؤكد أن البلدان الريعية التي لم تستطع اللحاق بالركب الاقتصادي تتميز بقصور مؤسساتي وضعف المؤسسات وهي أكثر عرضة للفشل من حيث الحوكمة، فالدولة الريعية تتطلب وجود مؤسسات اقتصادية وسياسية قوية وأدوات رقابة فعالة لمراقبة التحويلات الحكومية.

إن الجزائر اتخذت مناهج مختلفة متمثلة في النظام الاشتراكي وسياسة الصناعات المصنعة ثم خيار اللبرالية الاقتصادية. على المستوى السياسي، عرفت نظام الحزب الواحد المنتهج بعد الاستقلال إلى نظام التعددية الحزبية ومبدأ الديمقراطية في السنوات الأخيرة. وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر الدولة مسؤولة عن الوضعية العامة للبلد من جانب التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على مداخيل المحروقات، أي بنية الاقتصاد هي ريعية، فالاقتصاد الريعي ميز الاقتصاد الجزائري في جميع الفترات سواء مرحلة الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد اللبرالي، وهو مازال يدعو إلى ضرورة اقتصاد

ربعي تطبيق الإصلاحات بعد كل أزمة تنتج عن انهيار المحروقات بضرورة التحول من يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد إنتاجي متنوع أساسه اقتصاد السوق.

الإشكالية:

ما هو واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويمكن أن ندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية

- ما هي الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي؟.
- ما هي مكانة النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟.
- ما هي خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

فرضيات البحث :

الفرضية الاولى : تعدد وتضارب في وجهات الفكرية التي فسرت النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية : تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2020.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى الاجابة عن التساؤلات بصفة أساسية في الاشكالية بالإضافة الى محاولة

ابراز واقع ومحددات النمو الاقتصادي في الجزائر ,كما تنبع أهمية النمو الاقتصادي يتطلب منا استخدام المنهج النظري التحليلي والمنهج التطبيقي

مميزات اختيار موضوع الدراسة

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان وراءه عدة دوافع، ولعل أهمها ما يلي:

- شعورنا بقيمة و أهمية الموضوع في وقتنا الحالي؛

- الميول الشخصية للموضوع وأملنا في العمل في ميدان النمو الاقتصادي .
- علاقة الموضوع بتخصص دراستنا ألا وهو تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، يتطلب منا استخدام المنهج الوصفي التحليلي

الفصل الأول

المبحث الأول: النمو الاقتصادي في التحليل الكنيزي

لقد أدى عجز التحليل الكلاسيكي في تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي عبر الزمن إلى جانب الإسهامات الضعيفة للمدرسة النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو إلى على ظهور النظرية الحديثة للنمو التي تعمل على تمييز العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي و التي جاءت بفرضيات و استنتاجات تختلف عن ما جاءت به النظريات السابقة.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي عند الكينزيين

إن أزمة الكساد الكبير خلال الفترة من (1939/1930)، دعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي ،و كانت البداية مع الاقتصادي كينز 1939 الذي قدم مجموعة من الأفكار و الآراء كمحاولة لإيجاد حل للوضع الراهن ، في الوقت الذي عجزت فيه المدرسة الكلاسيكية في تقديم تفسيرات لهذه الأزمة .

التحليل الكينزي :

لقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا دراساتهم على كيفية تراكم رأسمال من الخلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة و تعظيم أرباح المؤسسات، معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.

وأعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض ولتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا مبدأ الطلب يخلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي والذي يعرفه كينز على انه"جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك " .[1]

و أكد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل .

وقد أعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب ، و أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و الادخار هو دالة للدخل، و أكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة وقد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا ،فالتحليل الكينزي

[1] سالم توفيق النجفي ، محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ،العراق ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد 1980، ص70.

يجد أن توازن الدخل و الإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط [1].

نموذج هارود دومار:

إن ابسط دوال الإنتاج و الأكثر انتشارا و التي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود Roy Harrod والاقتصادي الأمريكي افيسي دومارEvesy Domar، لتوضيح العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، و لكن نموذج هارود دومار قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأسمال ويعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو اقتصاد وطني برمته يعتمد على كمية رأسمال المستثمر في تلك الوحدة .

Y: الإنتاج ، K: رأسمال ، عندئذ يمكن الإنتاج إلى رأسمال من خلال المعادلة :

عندما يكون :1 $Y=K/v$

و لتحويل هذه المعادلة إلى عبارة أو جملة حول نمو الإنتاج. : ثابت يدعى معامل رأسمال نستعمل الرمزΔ للتعبير عن الزيادات في الإنتاج و رأسمال [2].

إن معدل نمو الإنتاج g مساوي لنسبة الزيادة في الإنتاج مقسومة على كمية الإنتاج الكلية $\frac{\Delta Y}{Y}$.

و بقسمة جانبي المعادلة (2) على Y نجد :

$$g=\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{(\Delta K)}{Yv} \quad [3]$$

وللاقتصاد الوطني برمته فإن(ΔK) يشبه الاستثمار(I) الذي يجب أن يساوي الادخار (S). لذلك فإن $\frac{(\Delta K)}{Y}$ يصبح $\frac{I}{Y}$ و هذا يساوي $\frac{S}{Y}$ الذي يمكن أن يعبر عنه بمعدل الادخارات (s) نسبة مئوية في الناتج القومي و المعادلة (3) يمكن أن تحور إلى :

[1] د. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص 73،74.

[2] د.محمد صالح تركي القريشي ،علم اقتصاد التنمية ،مرجع سبق ذكره ،ص 91،92.

[3] Dwight.H,Perkins,Steven Radelt et David L, Lindauer, pp142,143.

$$g=\frac{s}{k} \quad (4)$$ [1]

وهذا هو الشكل المبسط لنموذج هارود دومار للنمو الاقتصادي الذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي يشترك في تحديده النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي ،و التي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية ،و من خلال هذه العلاقة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة طردية و بصورة مباشرة بنسبة ما يدخر و ما يستثمر[2] ،إن هذه العلاقة تشير إلى أن رأسمال الذي يخلقه الاستثمار في المصانع و المعدات هو الذي يخلق النمو و أن الادخار الذي يقوم به الناس و الشركات هي التي تجعل الاستثمار ممكن .

نموذج هارود دومار و دالة الإنتاج ثابتة المعاملات :

يعتمد معدل نمو الإنتاج على التغير التكنولوجي و على معدل نمو عناصر الإنتاج أو المدخلات ،و هذا ما يعبر عنه بدالة الإنتاج [3].

- **فرضيات النموذج :**

يتأسس نموذج هارود دومار على مجموعة من الفرضيات :

1. الادخار يمثل نسبة من الدخل $S=s.Y$ ، s : الميل المتوسط و الحدي للادخار .

2. قوة العمل تنمو بمعدل n ، حيث $n=\frac{\Delta L}{L}$.

3. وجود فائض في العمالة و ندرة في رأسمال .

4. معامل لرأسمال ثابت $\frac{\Delta K}{\Delta Y}=\frac{K}{Y}$.

يقوم هذا النموذج دالة إنتاج اليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج:

$$Y=F(K,L)=\min(AK,BL)$$

حيث: $A>0, B>0$ و A,B ثابتان .

وهي دالة إنتاج لا يتم من خلالها الإحلال بين عنصري العمل و رأسمال مما يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة و الآلات غير المستعملة [1].

---

[1] د محمد صالح تركي القريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص93.

[2] د.محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص108.

[3] د محمد صالح تركي القريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص93.

و من جملة الانتقادات التي وجهت إلى الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج و التي تجعل منه نموذج غير واقعي ، و هي :

1-أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\Delta S/\Delta Y$ ومعدل رأسمال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغير مع مرور الوقت .

2-افتراض ثبات كل من نسب استخدام كل من رأسمال والعمل غير واقعية ،بسبب إمكانية الإحلال بينهما بتأثير التقدم التكنولوجي .

3-النموذج لم يأخذ بعين الاعتبار تغير مستوى الأسعار و أسعار الفائدة .

4-عدم ثبات فرضية العلاقة بين معامل رأسمال و الناتج في المدى الطويل .

عدم صحة أن الاقتصاد مغلق سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة .[2]

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر :

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي و التي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي .

1-نظرية مراحل النمو لوات روستو :

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي 1960 ،أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل ، و هي : مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير .[3]

---

[1] Robert Barro ,Xavier Sala.I.Martin, la croissance économique ,Edition international , France, 1996, p53.

[2] د.مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 76،77.

[3] د.محمد عبد العزيز عجمية، د.إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[2] د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 117-118

2-مرحلة المجتمع التقليدي :

يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد و ذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة و السائدة آنذاك و الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج .

3-مرحلة التمهيد للانطلاق :

تتميز هذه المرحلة بتغييرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي و الابتكار و تجعل منه ممكنا ، و من أهم التغييرات في المجال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان و زيادات الاستثمار والابتكار في القطاع الزراعي مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي .

4-مرحلة الانطلاق :

تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي وقد عرف روستو هذه المرحلة بمجموع التغييرات التالية :

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي .
- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة .

و يرى روستو من خلال تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرها أن هذه الفترة تدوم حوالي 20 سنة تقريبا لينتقل المجتمع بعدها إلى المرحلة التالية.[1]

5-مرحلة الاندفاع نحو النضوج

وللاختصار يطلق عليها مرحلة النضوج وتدوم هذه المرحلة حسب روستو حوالي 40 عام وتتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي،والقدرات التكنولوجية والتنظيمية في عمليات الإنتاج .

6-مرحلة الاستهلاك الوفير :

[1] د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 118-119

وتتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة والاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن و الغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية، ويرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و غرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة .

إلا أن جوهر نظريات المراحل هو أن النمو الاقتصادي لابد أن يسير في سلسلة معينة عبر مراحل و خطوات محددة بوضوح بالإضافة إلى تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة و المرحلة الموالية لدرجة كافية ، بحيث يوافق الجميع متى ينتقل المجتمع من مرحلة لمرحلة لاحقة .

و بالنسبة لتحليل روستو فيرى معظم الاقتصاديين أنه قد فشل في مقابلة الشروط سابقة الذكر المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة و يرى هؤلاء الاقتصاديين أن تحليل روستو أقرب إلى التفسير الانطباعي لتعميمات واسعة لتجارب مسبقة منه إلى تحليل علمي دقيق حيث تصعب التفرقة بين المراحل بوضوح .
[1]

1. نظرية النمو الجديدة الداخلية :

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قاد إلى عدم الرضا عنها ،و الفشل في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم .

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكييفات في خزين رأسمال أو العمل ، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تفسر بمتبقى سولو ، (solow Residuel)

والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة لهذه النماذج الكلاسيكية المحدثة نتيجة العجز في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، مما أدى إلى ظهور نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

[1] د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 119،120.

إن نظرية النمو الجديدة تبحث في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة والعوامل المحددة لنمو لمعدل نمو الناتج المحلي الذي لم يتم تفسيره و الذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لسولو و الذي يعرف بمتبقى سولو وبافتراضهم أن الاستثمارات العامة و الخاصة في الرأسمال البشري و التي تولد وفورات خارجية و تحسن في الإنتاجية ، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد [1].

وقد كان هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فنجد مثلا Paul Romer الذي ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث و التطوير بالإضافة التمرن عن طريق التطبيق أما R .Lucas فقد ركز على الرأسمال البشري في بناء نموذجه، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير [2].

و نجد مثل دراسة Baumal عام 1986 ، لم تجد أي أثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد بين الدول النامية و الدول المتقدمة التي تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة المستندة على فرضية تناقص عوائد رأسمال و التي ترى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة فظاهرة عدم التقاء دخول الأفراد ساهمت في تطوير النظرية الجديدة و التي تلغي فرضية تناقص عوائد رأسمال و في هذه الحالة يكون الاستثمار مهم جدا في للنمو طويل الأمد ، و أن مثل هذا النمو يكون داخلي .

و قد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديان R .Lucas في 1988 و Paul Romer في 1986 ،و التي تفترض وجود وفورات خارجية مع تكوين رأسمال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأسمال من الانخفاض (معامل رأسمال الناتج من الارتفاع) ، و أول اختبار كان النظر فيما إذا كانت معدلات النمو في البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة ، و بعبارة أخرى إذا كان العلاقة عكسية بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولى لمعدل دخل الفرد و الذي يؤيد النموذج الكلاسيكي المحدث ، و بعكسه النظرية الجديدة للنمو و التي ترى بأن الإنتاجية الحدية لرأسمال لا تنخفض ، و تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية :

$$gi=a+b_1(PCY)$$

حيث أن gi : معدل نمو الإنتاج بالنسبة للفرد بالنسبة للبلد ، i : لعدد السنوات ،PCY: يمثل المستوى الأولي من دخل الفرد ، فإذا وجد بان المعامل (b_1) معنوي و سالب فغنه سيكون دليل على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أن البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات

[1] د. مدحت القريشي ، التنمية البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 78،79.

[2] العمري الحاج ،دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(1995_2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة الجزائر ،2013، ص 64.

التي أجريت و جدت هذا المعامل معنوي وموجب، مما يشير إلى عدم الالتقاء والتباعد ، أي أن البلدان الغنية تنمو أسرع من البلدان الفقيرة .

وتتعزز أفكار النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم و البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأسمال من الانخفاض مما ينتج عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، والنموذج المذكور يفترض أن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل كالبحوث والتطوير والتجارة متساوية فيما بين بلدان العالم و حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى لو كان هناك تناقص لعوائد رأسمال) ، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل هذه العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد ، و وجدنا من تقدير المعادلة السابقة مضافا إليها المتغيرات المذكورة أعلاه بأن إشارة (b_1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أنه سيكون التقاء لمعدلات النمو في البلدان الغنية و الفقيرة و بعكسه إذا كان المعامل موجب أي أن هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة فهذا يؤكد نظرية النمو الجديدة ، بحيث تكون المتغيرات المذكورة أعلاه مؤثرة و تمنع الإنتاجية الحدية لرأسمال من الانخفاض .

و يرى أيضا N.Kaldor أنه رغم استمرار تراكم رأسمال و زيادة مقدار رأسمال الفرد خلال الزمن فإن معامل رأسمال الناتج K/L يبقى ثابت مما يعني ثبات عوائد رأسمال، و يمكن تفسيره في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأسمال للفرد [1].

2. اتجاهات لوكاس Lucas :

في بحثه سنة 1988، الحائز على جائزة نوبل روبرت لوكاس قدم نموذجا الهدف النهائي فيه هو النمو الاقتصادي الداخلي . في هذا النموذج، "محرك" النمو هو ورأس المال البشري ،تراكم رأس المال البشري يرفع من إنتاجية العمالة ورأس المال المادي. هذه هي الميزة الرئيسية لهذا النموذج. وعلى الرغم من بعد أن تم تقديم الكثير من المساهمات ، إلا أن أهمية هذا النموذج تكمن في حقيقة أنه قدم أولا رأس المال البشري نهج النمو الداخلي.كما أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو أن يقسم للناس لهم الوقت بين العمل والتدريب. لذلك، هناك مفاضلة، منذ متى أخذ على تدريب الناس التخلي عن جزء من دخل عملهم، ولكن زيادة الإنتاجية في المستقبل، وبالتالي الأجور في المستقبل.

[1] د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

في جوهرها، هذه المقايضة هي مجرد مثال واحد نموذجي يظهر في تراكم رأس المال المادي وهو مسألة الدخل تأجل اليوم (وبالتالي الاستهلاك) للحصول على دخل الغد. وهكذا، فإن القرارات بشأن تراكم البشرية تعتمد على ميزات ديناميكية الاقتصاد، الأمر الذي يجعل من تراكم رأس المال البشري هو"المحرك للنمو".

كما أن هذا النموذج لديه نوعين من رأسمال : المادي ورأس المال البشري. المعادلة الأساسية للنموذج، وهي معادلة التوازن ، تنص على أنه في الحالة المستقرة الناتج الهامشي لهذين النوعين من رأس مال يجب أن يكون متساوي هذا يعني أن ديناميكية تراكم هذين النوعين من رأس المال مترابطة. هذا التوقع للنموذج يبدو أنه منطقي في "العالم الحقيقي".

– إن الفعالية من التدريب، هي ارتفاع معدل الإنتاجية بإضافة وحدة واحدة التدريب هي خارجية المنشأ.

–و قد جاءت النتائج الرئيسية لهذا النموذج على النحو التالي .

–أعلى إنتاجية للتدريب، ستكون الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمل التي تتبع التدريب وبالتالي ارتفاع معدل الأجور في المستقبل. هذا يعني أن الحوافز التدريب أكبر وهكذا سوف يكون نمو في معدل النمو الاقتصاد.

– إن انخفاض معدل نفاد الصبر الذي يمتاز به المستهلكين بالنسبة إلى الاستهلاك في المستقبل ، سيكون أقل أهمية لأن العمال على استعداد لهجر الاستهلاك الحالي لتكريس أنفسهم للتدريب لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.[1]

نموذج رومر : ينطلق رومر من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس، يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها ، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، التكلفة الحدية للمعلومة معدومة و تكون المعلومة كذلك حصريا جزئية ،لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها من طرف المتعاملين الاقتصاديين الآخرين إلا جزئيا، و بالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين الآخذين للمعرفة وعوض عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية لهذا

[1] Economics of growth and innovation ,the Lucas model, 2002, p 3,4 .
in3.dem.ist.utl.pt/master/02econ/lecture4.pdf , (18/11/2014).

تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ،غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها و ذلك لنسخ الأولى ، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردوديات السلمية المتزايدة و في حالة المنافسة غير التامة ، و هو يعتمد على مجموعة من الفرضيات :

-الرقي التقني داخلي المنشأ و ينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح

-يبحث النموذج في تفسير كيف و لماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مضاعفا .

-الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث و التطوير هو أساس التفسير .

-دالة الانتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن و هي على الشكل التالي :

$$Y=K^{a}(AL_{Y})^{1-a}$$
$$(0<a<1)$$

حيث أن : A رصيد الأفكار

K رصيد رأس مال

-إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K ، و لكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج سولو، بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت s ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ ∂ و عليه نكتب :

$$K^{*}=sY-\partial K$$

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث :

$$L^{*}/L=n$$

في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ و يتزايد بمعدل ثابت ، أما في نموذج رومار حيث A يكون داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة t ، و A^* هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة و التي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد فيه الأشخاص هذه الأفكار γ حيث : $A^*=\gamma L_A$ إذن : $L=L_A+L_Y$

حيث: L_Y النتاج المباشر و L_A إنتاج الأفكار أو التكوين .[1]

يمكننا افتراض أن : $\gamma= b.A^p$

و هذا الافتراض أستمد من الملاحظة الواقعية حيث : b و p ثوابت ، فعندما يكون $(p>0)$ ، فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف و الأفكار المكتشفة ، أما عندما يكون $(p<0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف .

فإذا فرضنا عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا :

$$L_A=L_A^{\lambda} \quad (1<\lambda<0)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي 1، و منه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$A^*=b.A^p.\ L_A^{\lambda}$$

حيث نلاحظ بأخذ كل باحث على حدا فإن γ يعتبر ثابت (مردودات ثابتة) ، أما على المستوى الكلي فإن γ يتغير متأثرا بنشاط المجموعة

، و في نفس السياق يتم معاملة A^p بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد ، مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة[2].

3. نقد النظرية الداخلية :

إن من أهم عيوب نظرية النمو الداخلي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غير مواتية للدول النامية و أن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنية الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأسمال و السلع غير الكاملة ، و بسبب إهمال هذه النظرية هذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها تكون محدودة خاصة عند المقارنة بين بلدين

[1] د. مدحت القريشي ، التنمية البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

[2] د.بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير ، مرجع سبق ذكره www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com/com_1.pdf 19/11/201)ص 18/17.

، كما أن الدراسات التطبيقية التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تصل على تأييد كبير، و رغم أنها لا تزال في مراحلها التكوينية فهي تساهم في فهم أفضل لاختلافات النمو طويل الأمد في تجارب البلدان النامية و المتقدمة ، من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي .

الاستثمار في الفكر الكينزي.

بنى فريدمان نموذجه على انتقاده للنموذج الكنيزي فإنه تعرض هو الاخر لانتقادات عديدة من لدن أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية التي ظهرت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي بقيادة (روبرت لو كاس) من جامعة شيكاغو، و(روبرت بارو) من جامعة هار فارد وغيرهم، وينبع هذا المنهج من روح المنهج الكلاسيكي الذي سبق بحثه من ناحية التأكيد دور الأسعار و الاجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض و الطلب ، و لكنه يضيف سمة جديدة لهذا التحليل ألا و هي سمة التوقعات العقلانية للوحدات الاقتصادية (الأفراد ـ المنشاة) .

و في ظل فرضية التوقعات العقلانية ، يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود ، إذ يرون أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الاشياء الأخرى على حالها دون تغيير سوف تترجم الى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار ، وإنهم بذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضا، و هم بذلك يرجحون فكرة اوتماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية ، فالسياسة النقدية على وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الانتاج ما عدى التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من لدن الافراد لما يسمح بانخفاض وقتي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي و هم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم و البطالة تحت المستوى الطبيعي ، وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم و البطالة خلال الامد الطويل ، و أيضا عدم وجود هذه العلاقة حتى في الامد القصير ، فمثلا تطبيق سياسة نقدية جديدة يستدعي المزيد من الزيادات في عرض النقود ، و ذلك عندما يتأكد الأفراد أن هذه الزيادة في عرض النقود تشير الى معدل مرتفع للتضخم ، فإن الأجور و الأسعار لا بد من أن تتعدل في الحال بافتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية ، و بافتراض العمالة الكاملة فإن الأجور والأسعار سوف تزداد نسبيا تاركة الأجر الحقيقي دون تغيير ، و بالتالي معدل البطالة دون تغيير على الرغم من تزايد معدل التضخم

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد العالمي) سنة 1928 وما نتج عنها من انتشار البطالة على نطاق واسع في الدول الرأسمالية بمثابة الدليل الواضح على عدم صحة قانون ساي الذي يعد أحد أهم الأركان التي تستند عليها النظرية الكلاسيكية، وهو ما دفع بالاقتصادي كينز إلى وضع أفكار وآراء جديدة

متناقضة تماما مع تلك الأفكار الخاصة بالمدرسة الكلاسيكية، وقد ظهرت هذه الأفكار في كتابه الموسوم به "النظرية العامة في الدخل والاستخدام والنقود" الذي نشر سنة 1936، والذي يعد في جوهره عبارة عن نظرية حول الطلب الكلي الذي يعتبره كينز المحدد الأساسي والحاسم المستوى الدخل والتوظيف، هذا الطلب الكلي الذي يمكن تحفيزه من خلال رفع مكوناته المتمثلة في الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.

وفي إطار دراسة مفهوم الاستثمار في النظرية الكينزية سنتطرق إلى المحاور الرئيسة الآتية:

الاستثمار وعلاقته الادخار؛ محددات الطلب على الاستثمار؛ . الدخل وعلاقته بمضاعف الاستثمار،

مفهوم الاستثمار وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.

لقد قام الكثير من الإقتصاديين بإعطاء مفاهيم للإستثمار، إلا أن معظم هذه التعارف تصب في نفس الإطار حيث نجد من بينها:

يقصد بالإستثمار "ذلك التيار من الإنفاق الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والحكومات في الإقتصاد القومي، من خلال شراء أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية بمختلف انواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات...) وزيادة المخزون (مواد أولية وسلع وسيطة وسلع نهائية خلال فترة زمنية محددة".

كما يمكن تعريف الاستثمار بأنه "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو إستخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته" أو "إستخدام المدخرات

أولا : الاستثمار:

يتمثل الاستثمار حسب كينز في الطلب على السلع الاستثمارية كالطلب على الآلات والمواد وغيرها من السلع التي تستخدم في العملية الانتاجية، وبذلك فإن الاستثمار المالي لا يعتبر استثمارا حسب كينز لأنه لا يمثل شرع للسلع الرأسمالية.

ولقد أكدكينز أن الاستثمار لا يساوي الادخار دائما وأبدا منطلقا من اعتقاده أن الجماعات التي تقوم بالادخار ليست بالضرورة الجماعات التي تقوم بالاستثمار (اعتقاد الكلاسيك)، كما اعتقد كينز بأنه قد لا تتحول الأموال المدخرة إلى الاستثمار مباشرة وإنما قد يكون هناك فاصل زمني بينهما، كما اعتقد كينز أن

الادخار لا يعتمد على سعر الفائدة (كما يرى الكلاسيك) وإنما يعتمد على مستوى الدخل، وهو ما يعني أن سعر الفائدة لم يعد يمثل حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار، وهو ما يعني رفض كينز لقانون ساي ومن ثم اعترافه بامكانية حدوث البطالة في حال وجود قصور في الطلب .

ثانيا: محددات الطلب على الاستثمار:

يرى كينز أن الطلب على الاستثمار يتحدد بعاملين اثنين هما سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال، حيث إذا زادت الكفاءة الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة (تحقيق أرباح) فإن المنتجين يقبلون على طلب أموال الاستثمار والعكس صحيح[1]

وبما أن عاملي سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال هما المحددان للاستثمار يمكن فيما يأتي التطرق المفهومهما حسب كينز:

ويوجد من عرفه ب" تخلي الفرد عن أمواله لفترة من الزمن وربطها بأصل أو أكثر قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن كل من : القيمة الحالية للأموال التي تخلى عليها والنقص المتوقع في قيمة هذه الأمول بفعل التضخم، بالإضافة إلى المخاطر الناشئة عن إحتمال عدم حصول التدفقات المالية كما هو متوقع لها".

ويعرف الاستثمار أيضا بأنه "ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي لم يستخدم في الإستهلك الجاري السنة معينة، وإنما تم أستخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات" وعليه إنطلاقا من هذه التعاريف نجد أن الاستثمار يقوم على عدة مقومات أهمها:

- توفر الموارد المالية المتاحة من قبل مختلف مصادر التمويل؛[2]
- وجود المستثر سواء كان شخص معنوي أو طبيعي، والذي يوضف موارده المالية محتملا بذلك قدر من المخاطر قصد الحصول على عائد أكبر؛

[1] زينب حسين عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص133

[2] مروان شموط كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص6. علي لطفي، الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص3.

- الأصول، وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله، مثل العقارات ومحافظ الأوراق المالية وغيرها؛[1].
- إنعكاس كل ذلك على زيادة الأصول الرأسمالية ومن ثم زيادة القدرة الإنتاجية للدولة.

لقد تناولنا فيما سبق لمفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية، في حين إذا تطرقنا له من الجانبين المالي والمحاسبي نجده محاسبيا يقصد به "توظيف الأموال في أصول متنوعة سواءا كانت أصول متداولة أو أصول ثابتة أو أي أصول أخرى"، في حين يقصد به ماليا " شراء تكوين رأس مالي موجود (سهم أو سند أو شهادة إيداع أو أذونات خزينة ...) يعطي مالكه حق المطالبة بالأرباح أو الفرائد والحقوق الأخرى التي تضمنها له القوانين ذات العلاقة بهذا النوع من الاستثمارات". الفرع الثاني: أنواع الاستثمار يمكن تصنيف الاستثمارات إلى أنواع متعددة وذلك حسب طبيعتها وجنسية المستثمر وملكيتها وغيرها من المعايير، وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أبرز هذه التصنيفات[2].

مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

أولا :مفهومه:

يتجلى النمو الاقتصادي في زيادة قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا". [3]

وتم تعريفه أيضا بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.[4]

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص29.

[2] به زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 39.

[3] Neva Goodwin and al, Principles of Economics in Context, First published, Routledge, USA, 2014, p 719.

[4] د هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 347.

وعرف بأنه " الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في إقتصاد ما". ومن خلال هذه التعاريف يمكننا إستخلاص ما يلي[1]:

• النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه تغير كمي في الانتاج؛ . هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن[2]

هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم؛ لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى إقتصاد الدولة؛[3]

• معدل هذه الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الناتج للفرد.

وعليه مما سبق يمكن اقتراح تعريف للنمو الاقتصادي كالتالي :

"هو حدوث زيادة مستمرة ومطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وذلك مهما كان مصدر هذه الزيادة (محليا أو خارجيا)"

ثانيا: أنواعه:

يمكن التمييز بين نوعين للنو الاقتصادي ، نمو شامل ونمو كثيف[4].

1-النمو الشاملة

هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم)، حتى ولو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن[5]

2-النمو الكثيف:

[1] Abdeljabbar Bsaïs, modeles de croissance exogene, Center de Publication Universitaire, Tunis, 2007, p 2.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص10.

[3] كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 281.

[4] جيمس جوارتيني و ريتجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ص 581.

[5] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص05.

ويتحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعلى ذلك فان نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي الدخل الحقيقي) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث إذا كان معدل نمو إنتاج دولة ما من السلع والخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي يعني بدوره تحسن في المستوي المعيشي للافراد وهو ما يعني في المحصلة أن نموا إقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك بجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو انتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة. الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

حتى يتحقق النمو الاقتصادي في أي دولة لابد أن تتوفر ثلاث عوامل أساسية، تتمثل في تراكم رأس المال والنمو السكاني وبالتالي النمو الفعلي في القوى العاملة والتقدم التكنولوجي، بالاضافة إلى محددات أخرى منها الموارد الطبيعية والتجارة الخارجية، وفيما يلي يمكننا شرح كل عامل من هذه العامل على حدة[1].

أولا: تراكم رأس المال

يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواءا كانت مادية أو بشرية، وهو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث نجد مثلا أن إنشاء المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشييد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الانتاج التي يمكن تحقيقها.

ويعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى إدخار ومن ثم إلى مشاريع إستثمارية، ولذلك نجد أن كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال.

أما من حيث طبيعة تكوين تراكم رأس المال فإننا نجد أن رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقدرة الإنتاجية حيث على سبيل المثال إذا استعملت دولة ما المعدات والآلات الزراعية الحديثة في إنتاجها الزراعي فإن حجم هذا الأخير سوف يكون أكبر مما لو أستعملت المعدات والآلات الزراعية التقليدية، أما جانب تكوين رأس المال البشري، وكما هو معلوم فإن الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد وبالتالي يكون أثره إيجابيا على زيادة حجم الإنتاج، وربما يكون تأثيره أفضل من تأثير الاستثمار المادي، إذ أن

[1] جيمس جوارتيني و ريتجارد استروب، مرجع سابق، ص581.

الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم البرامج، الأبحاث، وتوفير الكفاءات) يؤثر في النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، حيث أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم رأس المال المادي فحسب، وإنما أيضا يعود للاستثمار في رأس المال البشري، أي أن هناك علاقة إرتباط بين درجة التعليم (كمقياس للاستثمار في الموارد البشرية) كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع حيث يسهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال العناصر الأربع التالية :

صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة؛[1]

- توفير فرص عمل من خلال توظيف المدرسين وعمال المدارس والبناء ومطابع الورق والكتب إلى غيرها من عمليات التوظيف المرتبطة بالتعليم؛
- تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلوا محل الأجانب في شتى القطاعات والمشروعات؛
- توفير نوع من التدريب والمهارات الأساسية، والتشجيع على قبول الإتجاهات الحديثة بالنسبة للمجتمع.[2]

وعليه يعد رأس المال البشري مصدر مهم جدا للنمو الاقتصادي وأصدق مثال في هذا الاطار هو ما إستوحاه "تيودور شولتز" (Theodore Schultz) من مراقبته لتعافي وتحسن الانتاج في ألمانيا واليابان بعد[3]

ويتجلى دور التقدم التكنولوجي كعامل مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة كميات الانتاج باستعمال نفس الحجم والكمية من المدخلات، ذلك أن التقدم التكنولوجي يعني أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الانتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أي أن العمال سيتمكنون من إنتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل إستخدام هذه الأساليب، وهو ما يعني أن كل وحدة من الإنتاج ستصبح تتطلب رأس مال مادي وبشري أقل، غير أنه ورغم هذا الاسهام للتقدم التكنولوجي في رفع مستويات الانتاج إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو، بل يجب أن تتوفر العمالة ذات المؤهلات والمعرفة العلمية والتي تستطيع التعامل مع كل أنواع الآلات الحديثة والمعقدة".

---

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص168.

[2] حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد – التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص235

[3] جيمس جوارتيني و ريتجارد استروب، مرجع سابق، ص 586. ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 383- 384.

أما متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فإنها تتمثل أساسا في الاستثمار في مجال البحث والتطوير من خلال تخصيص أغلفة مالية لهذا الغرض مع ظرورة العمل على تدعيم هذه الاستثمارات المالية بما تحتاجه من رأس مال بشري مؤهل

وللتقدم التكنولوجي ثلاث تصنيفات أساسية وهي التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة للعمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال، ويحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندما نصل إلى مستويات الانتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الانتاج، فتلك الابتكارات يمكن أن ينتج عنها مستويات إنتاج مرتفعة ومن ثم مستويات إستهلاك أكبر من قبل الأفراد، أي أن التقدم التكنولوجي المحايد الذي يؤدي إلى مضاعفة إجمالي الإنتاج يكون معادلا من حيث المفهوم لمضاعفة كل عناصر الإنتاج، أما التقدم التكنولوجي الموفر للعمل فإنه يحدث عندما يتضاعف الإنتاج بإستخدام نفس الكمية أو التوليفة من عنصر العمل، في حين التقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال فيحدث عندما يزيد حجم الإنتاج بإستخدام نفس الكمية من رأس المال، ويعتبر هذا النوع الأخير ظاهرة نادرة لأن كل البحوث والدراسات في الدول المتقدمة تتطلع إلى توفير عنصر العمل وليس عنصر رأس المال.

وينبغي التنويه إلى إمكانية أن يصبح التقدم التكنولوجي معززا للعمل أو لرأس المال، حيث يحدث النوع الأول عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل كإستخدام وسائل العرض ووسائل الإتصال في الفصول التعليمية وبالمثل يتحقق التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم إستخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية، كاستعمال المعدات والأدوات الزراعية الحديث بدل التقليدية في عملية الانتاج الزراعية.[1]

2-النظر في ما يحدث عند توجه الاقتصاد المنغلق للانفتاح التجاري.

على مر التاريخ عند ازالة الدول للقيود التجارية وانفتاحها على الاقتصاد العالمي فإن النتيجة النموذجية زيادة لاحقة في النمو الاقتصادي، حدث هذا في اليابان سنة 1850 وفي كوريا الجنوبية سنة 1960 وفي فيتنام سنة 1990، غير أن وجود ارتباط بين ازالة القيود وزيادة النمو لا يثبت العلاقة السببية، حيث غالبا ما ترفق عملية تحرير التجارة بإصلاحات أخرى تهدف إلى تعزيز النمو، وأنه من الصعب أن نفصل آثار التجارة (على النمو) عن آثار الإصلاحات الأخرى.

3-النظر في تأثير الجغرافيا (الموقع الجغرافي).

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص 145.

القياس تأثير التجارة على النمو الاقتصادي اقترح الاقتصاديين "جيفري فرانكل"و"ديفيد رومر" (Jeffrey Frankel and David Romer) النظر في تأثير الجغرافيا، بحارة بعد الدول ضعيفة لأنهم محرومون من الناحية الجغرافية، على سبيل المثال نيوزيلندا محرومة مقارنة مع بلجيكا لأنها أبعد من الدول الأخرى المكتظة بالسكان بعيدة عن الأسواق، وبالمثل فإن الدول غير ساحلية والبعيدة عن الموانئ محرومة مقارنة بالدول الساحلية والقريبة من الموانئ، ولان هذه الخصائص الجغرافية ترتبط بالتجارة ويمكن القول أنها غير مرتبطة مع محددات أخرى اللازدهار الاقتصادي ففي هذه الحالة يمكن أن تستعمل لدراسة العلاقة السببية للتجارة على الدخل (تسمى هذه التقنية الاحصائية في الاقتصاد القياسي بالتغيرات الجوهرية)، وبعد الدراسة توصل الاقتصاديين إلى أن زيادة با 1% في معدل التجارة إلى الناتج المحلي الاجمالي ترفع دخل الفرد ب0.5% على الأقل. مما سبق ورغم أن كل فج لوحده لا يعد دليلا قاطعا بأن الانفتاح التجاري محفز للنمو الاقتصادي إلا أن أخذها جميعا يعد سببا موضوعيا لاعتباره محفزا له.

أسس نظرية ومفاهيم أساسية حول التنمية.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة هامة في القضايا العالمية، كما أن دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها أصبحت اليوم تحتل الصدارة في مختلف الدراسات الاقتصادية، حيث بعد ما كان يعتبر النمو الاقتصادي معيارا لها أصبحت اليوم تتجاوزه لتشتمل على جميع جوانب الحياة في المجتمع، وللتمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية سنتطرق في هذا الفرع لمفهوم التنمية الاقتصادية وتطور مقاييسها، كما سنتطرق لأهم نظرياتها واستراتيجياتها في الدول النامية.

وبعد هذا العرض لأهم نماذج النمو الداخلي يمكن ذكر أهم العوامل التي تميز النظرية الحديثة للنمو عن النظرية النيوكلاسيكية والتي تتمثل فيما يلي:

- إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيك القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال

المستثمر، وذلك من خلال إفتراضها أن إستثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الانتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة إتحاد العوائد نحو التناقص؛

- تبحث هذه النظرية عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو طويل الأجل بين الدول؛
- تكتسي التكنولوجيا دور مهم في هذه النماذج بإعتبارها متغيرا داخليا.

وكسابقتها النيوكلاسيكية وجه لنظرية النمو الداخلي أيضا بعض الانتقادات

– والتي لا تنقص من قيمتها كثيرا بفضل المزايا التي أتت بها – يمكن حصرها في النقاط التالية:

والنمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما ي معاق لعدم الكفاءة الناجمة عن ضعف البني الارتكازية والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة، وهو ما لم تتطرق له هذه النظرية؛

• بينت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفرات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو الداخلي طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الانتاج، مثل الأرض؛ هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تنم بشكل ملحوظ بالرغم من أن معدل الاستثمار البشري فيها (كالتعليم) كان أعلى مما هو عليه في العديد من الدول الأخرى الأكثر تقدما؛

• أكدت نماذج النمو الداخلي على أهمية الوفرات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل، إلا أنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها؛ . هناك العديد من العوامل الأساسية المحددة للنمو لم تتطرق لها هذه النماذج الحديثة كالتنظيم، والذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل[1].

النمو الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، و سوف نتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بدءا من الاقتصاديين الكلاسيك .

التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي .

لقد استحوذت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الأجور و الأرباح أفكار الاقتصاديين وأصبحت الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال Adam Smith وRicardoو Malthus و Marx و غيرهم و قد اعتمد التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، و قبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه

[1] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص155. 2 إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص 158-159.

المدرسة ، و الوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة و لهذه المدرسة الفكرية [1].

نظرية النمو الكلاسيكية :

يتطلب فهم وجهات النظر الجديدة حول النمو الاقتصادي و دور التطور التكنولوجي فيه، أن نفهم كيف احتلت فكرة النمو ها الموقع البارز في الجدل الاقتصادي.

و لقد بدأت الدراسة الجدية لكيفية حصول النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد المركنتيليين ، أمثال الانجليزيين ويليام بتي ، و جون لوك و الفرني جان باتيسيت كولبر ، و لقد رأى هؤلاء العلماء في النقد و خاصة المسكوك منه الذهب و الفضة ، مكمن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها بجد ، و قد اعتقدوا أنه من الأفضل لبناء مخزون الذهب و الفضة ، أن يتحقق ميزان تجاري رابح ، من خلال الترويج الفعال للتصدير ، و وضع قيود على أسعار و حصص ما يجري استيراده ، و تسمح هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة و تحفيز الاستثمار في السوق الداخلية، مما يرفع من مستوى العمالة الوطنية و بالتالي الرخاء الاقتصادي .

نظرية أدم سميث :

لقد كان لكتاب أدم سميث دراسة في طبيعة و مسببات ثراء الأمم 1976 تأثير كبير على الدارسين و واضعي السياسة الاقتصادية ،لقد كان سميث متفائلا إذ كان يرى أن بوادر توحي بأن الثراء العام غير محدود بطبيعته، شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة إلى أرضاء رغبات المستهلكين ،وإذا اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي و تحقيق النظام و العدالة ، و توفير التعليم للشعب و امتنعت على وضع قيود على التجارة الداخلية و الخارجية [2]، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و العوامل التي تعيقه ، حيث بين أدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن ينتجوا كمية اكبر بنفس المجهود المبذول و ذلك عن طريق معدات و الآلات المتخصصة ،و يؤكد أدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد

[1] د. مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ،دار وائل للنشر ،الاردن الطبعة الأولى ،2007،ص 55،56.

[2] فريديريك شرر، نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي ، مرجع سبق ذكره، ص17،18.

من الدخل ،و يعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية .

و بعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم [1].

و اعتقد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء و مبادلته أو مقايضته بشيء أخر و هذا يبدو أن جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل . و يكمل أدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق و هذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس و كذلك بين الشركات ،حيث أن تقسيم أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات [2].

و يرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه مما يتمخض عنه تزايد الدخول .و يترتب عن الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار و الاستثمار ، و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل . و يتمخض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة و الأفضل لإنتاج السلع ، حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل .

غير أن سميث يرى انه توجد حدود و قيود لهذه العملية التراكمية ، و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ،هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى .و يلاحظ أن سميث لم يكن في غاية الدقة في شرح كيفية الوصول إلى حالة الركود هذه إلا أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه ندرة الموارد الطبيعية . فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات دخول رأس مال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد .[3]

نظرية ديفيد ريكاردو:

ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال (إعادة استثمار الأرباح) و لخص فكره في نظرية التوزيع .

[1] د.محمد على الليثي ،التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ،1974، ص 49،50.

[2] د.محمد صالح تركي القريشي ،مرجع سبق ذكره،ص 77.

[3] د.محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره ، ص51.

توزيع الدخل وأثره على تراكم رأس المال : يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال وبالتالي معدل الربح ،وقسم المجتمع إلى ثلاث يصف الطبقات الاجتماعية التي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل

- **العاملين بأجر** : الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف (الأجر الطبيعي: و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة)

- **الرأسماليون** : الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت ومقدار الأجور المدفوعة. (ملحوظة: يقول ريكاردو أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها، ولكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به لإنتاج الأدوات والآلات المستخدمة و هذه هي نظرية " قيمة العمل ").

- **ملاك الأراضي**: (إيجار الأرض) يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم[1]

يرى ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى .وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي .هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .

و هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض

[1]Echange international et croissance ,l'analyse de D.Ricado,2004,P 1,2, (www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo.pdf) consulté le (19l08l2014)

العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض [1]

نظرية مالتوس (Robert Malthus) : *

إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية . و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب .

ويرى مالتوس أن على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ،و قد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ،و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ،و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح حينها مالتوس فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

و ذكر مالتوس أن السكان ينمو بمتتالية هندسية (1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء ،مما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة و انخفاض دخل الفرد .

و يؤكد مالت سان نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ،و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأسمال .وبشكل عام فإن النظرة المتشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديث للسيطرة على حجم السكان و من جهة أخرى إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة، فالتقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كان وراء تشاؤم الاقتصاديين الكلاسيك.[2]

[1] د.عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ،ص31.

[2] د. مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ،ص 59،60.

1- نظرية كارل ماكس :

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأسمال مع نمو الاقتصاد ، فبينما اعتقد أدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض و ارتفاع حصتي الأجور و الريع ، و بالنسبة لماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالات فائض الإنتاج و الاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد .

حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ،ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأسمال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، و أن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل ، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال ، فتنهار الرأسمالية ،إن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ،لكن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية ، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس.[1]

النمو الاقتصادي في المدارس الحديثة

المؤسسة الحديثة:

تعتبر أن التحليل الاقتصادي ليس خاطئاً ولكنه قاصر ودور المؤسسة الحديثة هو مد أدوات النظرية الاقتصادية وهي الجوانب المؤسسية فمثلاً لم يعد الاهتمام فقط بالسياسة الاقتصادية وإنما أيضاً باساليب الحكم والإدارة أي الاهتمام بطبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار والبحث عن المؤسسات المناسبة وبالتالي كانت الدعوة إلى الخصخصة وإلى الإصلاح السياسي والدستوري .

[1] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013، ص 36،37.

أدت هذه المدرسة إلى الانتقال من الاهتمام بالإنتاج والأسعار إلى الاهتمام بالتصرفات مما أدى إلى ما يعرف باقتصاديات التصرفات أي الظروف التي تتم فيها هذه التصرفات من إدارة رقابة وحوافز وغيرها من تطبيق القوانين واحترامها.

كما أشارت هذه المدرسة إلى قضية المصداقية واحترام التعهدات التي لها تأثير كبير على التصرفات الاقتصادية وخاصة في مجال الاستثمار وسياسة الحكومة ومن هنا تظهر اهمية الإطار القانوني والدستوري .[1]

وخلاصة القول أن نجاح السوق لايمكن أن يكون من فراغ وإنما يرتبط بعديد من المؤسسات المناسبة.

الليبرالية الجديدة :

تجد الليبرالية جذورها عند دعاة الحرية الاقتصادية مثل جون لوك في عصر التنوير ، مونتسيكيو ، فولتير ، وافيد هيوم وسميث وجون ستوارت ميك الخ.

تدعو هذه المدرسة إلى الحرية والفردية والاستقلالية أي الديمقراطية وهي تنادي بعدم المساس بالحقوق الأساسية وذلك من خلال الديمقراطية الدستورية.

عرفت الليبرالية عدد من المراحل إذ يمكن اعتبار الثورة المجيدة في انجلترا سنة 1688 اعتراف سياسي بالنظام الليبرالي واستقرت الليبرالية مع الثورة الفرنسية 1789 وقبلها في أمريكا سنة 1776 لكن في القرن التاسع عشر كثرت الدعوات لتدخل الدولة وكذلك تميز القرن فيه بعدة أنظمة تدخلية من فاشية ونازية وماركسية وكان تدخل الدولة بتأثير من أفكار كينز وبتدخل نقابات العمال المتزايدة وصار الاعتقاد بأن الليبرالية أصبحت من التراث ولا تتجاوب مع حقائق العصر لكن مع انهيار الاشتراكية في الإدخار السوفياتي بدأ الحديث من جديد عن الليبرالية الجديدة.

حافظت الليبرالية الجديدة على مبادئها في الدفاع عن الحرية الاقتصادية الفردية بصفة عامة لكنها في المقابل أصبحت تؤمن بأن الدولة لها دور لا يمكن تجاهله مثل تحقيق الاستقرار وتوفير شروط وضمانات التقدير وتوفير العدالة الاجتماعية ولكن تدخل الدولة لابد أن يكون عن طريق السياسات الاجتماعية ولكن تدخل الدولة لابد أن يكون عن طريق السياسات وليس الأوامر فالدولة الليبرالية هي دولة القانون وليس دولة الأوامر : مثال الدولة لا تقوم بالإنتاج ولكنها تؤثر في الإنتاج .

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص33.

ساعدت المدرسة النقدية في بروز عودة الليبرالية من خلال الشك في قدره الحكومات على تحقيق الاستمرار الاقتصادي عبر السياسات المالية .

كذلك المدرسة المؤسسية ساعدت على الليبرالية من خلال المنادات ببعث المؤسسة وتفعيل دورها وتهيئة المناخ الملائم بصفة عامة ويعتبره فوهايك من أهم رذاذ المدرسة الليبرالية .

فون هايك (1899– 1992) :

يعتبر الأب الروحي للمدرسة الليبرالية حيث دعى إلى الحرية الفردية ومقاومة النظم المسئولية في السياسة والاقتصاد وخاصة التخطيط المركزي وأهم كتاباته " الطريق إلى العبودية " قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث حذر مخاطر التدخل الشمولي على حرية الأفراد وحقوقهم وأصبح منذ ذلك الوقت من أهم المدافعين على إقتصاد السوق ودولة القانون[1].

كان من دعاة العودة إلى نظام السوق بعدما أفرطت الدولة في تدخلها معتمدة على بضائع كينز وبهذا فإنه يمثل الاساس الفلسفي لفردمان أهم أنصار اقتصاد السوق.

أسس سنة 1947 جمعية " مون بلدن " في سويسرا لمناهضة الدعوات الشمولية وتدخل الدولة واعتبرته الأوساط اليسارية رجعي حتى إن هرمان فينز كتب كتابات للرد على هايك عنوانه " الطريق إلى الرجعية " سنة 1945 .

لقد انتقد بشدة هايك النظر الشمولية مثل الفاشية والنازية (اليمن المتطرف) والماركسية (اليسار المتطرف) لأن هذه النظم تمتاز بسيطرة السياسة السلطة على مقدرات المجتمع وبتلاشي فيها دور الفرد.

يعرف هايك النظم الشمولية بأنها تبحث عن المدينة الفاضلة أو البيوتوبيا وربط بين تحقيق هذه المدينة الفاضلة وبين فكرة تنظيم المجتمع ورفض بالتالي فكرة المدينة الفاضلة لأن المجتمع ليس بالمادة الصماء يتم تشكيلها وفقاً لإرادة الحاكم وإنما المجتمع هو كائن متطور بقوى ذاتية.

بين هايك في كتابه الأخير " الغرور القاتل " أنه ليس صحيحاً أن العقل وحده يغير النظم الاجتماعية فهناك بين العقل والغريزة منطقة هامة تخضع لمؤثرات أخرى للتغيير وهي تلك الناجمة عن التطور الثقافي . فاغلب النظم الاجتماعية لم تنشأ نتيجة تصور عقلي وإنما نتيجة للخبرة التاريخية المتراكمة التي اثبتت فاعليتها ونجاحها.

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص55.

والعقل لايجب أن يأخذ كمعطاء بقدر ما هو نتيجة للتطور الثقافي والحضاري ومن هنا تظهر أهمية دور التطور وتراكم الخبرات والتجارب في نشأة النظم الاجتماعية فاللغة والسوق والنقود والأوراق التجارية لم تنشأ نتيجة فكرة عبقرية وإنما نتيجة حاجة المجتمع لذلك.

يقول هايك عندما تظهر الدولة كجحيم فإن ذلك يكون عادة نتيجة محاولة الأفراد إقامة الجنة على الأرض. [1]

كما حذر هايك إخضاع الاقتصاد لبعض العلاقات الرياضية والإفراط في إدعاء العلمية والمحاولات لتشبيه الاقتصاد بالعلوم الطبيعية تضر أكثر مما تنفع حيث يلتجأ الباحث أحياناً إلى بعض العلاقات الهامشية التي تقبل القياس ويستمد عن العوامل الحقيقية المؤثرة لمجرد أنها غير قابلة للقياس.

انتقد التخطيط الشامل المركزي عندما لايقتصر دور الدولة على وضع الإيطار المناسب للجميع والتدخل بإفراط في إدارة المجتمع فالتخطيط هنا يستبعد السوق ويحل محلها.

تدخل الدولة بالإدارة الشاملة والمركزية وإتخاذها للقرارات في كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي يبعد الدولة عن فكرة دولة القانون وإتباع اقتصاد الأوامر وليس باقتصاد القواعد (أي دولة القانون)

تلعب فكرة دولة القانون دوراً محورياً في تصور هايك للمجتمع الحر ودولة القانون تعني أن تكون جميع أفعال الحكومة محددة وفقاً لقواعد عامة معروفة مسبقاً بما لا يترك مجالاً للتحكم أو المفاجأة أمام أفعال الحكومة وهكذا يمكن تجنب دولة الأوامر.

توسع دور الدولة يتعارض مع الديمقراطية لعدة أسباب منها :

- لايمكن حصول اتفاق عام في بعض الأمور التي تتعارض فيها المصالح وبالتالي تفرض إرادة الدولة بالسلطة والقهر.
- سياسة التخطيط المركزي تعتمد على الفنيين وقد يختار هؤلاء السياسات حسب تفضلاتهم التي قد لا تتفق مع رغبة الأغلبية.

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص40

يعتقد هايك أن النظم الشمولية تستبعد عادة أفضل العناصر من الحكام تستعمل العناصر الانتهازية كما يعتقد بأ، النظم الشمولية تلتجأ إلى تعبئة الرأي العام وراء خططها وقراراتها دون كثير من الاعتبار للحقيقة ذاتها لأن المسؤولين يريدون ان يوهموا الشعب بان المصلحة العامة تبرر كل شيء .

بوكنان ونظرية الاختيار العام :

الاقتصاد في الأمر يهتم بعلاقات التبادل ويغلب عليه اعتبارات المصلحة الخاصة أما السياسة تهتم بقرارات السلطة بالتالي المصلحة العامة وبالتالي جاءت مدرسة الاختيار العام بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط الجاري أو الاقتصادي. [1]

من الممكن حسب هذه المدرسة استخدام أدوات التحليل الاقتصادي على أكثر من وجه في النشاط العام وخاصة سلوك الإدارة والبيروقراطية فرجال السياسة والإدارة ليسو منزهين عن البحث عن مصالحهم الخاصة بالتالي فإذا كانت البيروقراطية تعبر عن المصلحة العامة فهذا لايعني أن المسؤولين عليها هم أشخاص لهم مصالحهم الذاتية وبما أن الدولة تملك أساليب القهر المشروع فتجد مشروعيتها في حماية مصالح فئة معينة فقط تتعارض مصلحة المجتمع .

يعتبر بوكنان من أهم الاقتصاديين الذين درسوا سلوك رجال السياسة والإدارة حيث أكد أن هؤلاء هم منطبقون مع أنفسهم وتحركهم المصالح الذاتية وهم مثل المنتج الذي يسعى لتحقيق أرباح ومصلحتهم تتمثل في الجاه والنفوذ والسلطة أو الكسب المادي وهؤلاء لا يتحملون تكاليف قراراتهم وإنما تتحملها الخزانة العامة وبالتالي المواطن العادي السلوك البيروقراطية يمتاز بالتبذير ويظهر ذلك من خلال عجز الميزانية العامة لكن مزايا وعائدات الانفاق على البيروقراطية تعود بالنفع على رجال السياسة والإدارة والعائد يتمثل في السلطة وزيادة النفوذ.

أخذت نظرية المصلحة العامة أو ما يعرف بالسلع العامة اهتماماً كبيراً من عدد من الاقتصاديين النيوكلاسيك مثل سمويليسون .

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص225

خلاصة الفصل :

نظرية الاختيار العام أرست الأساس المنطقي لعدم كفاءة سلامة القرارات العامة في كثير من الأحوال وساهمت في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الدولة.

الفصل الثاني

المبحث الأول: نموذج روبرت سولو

في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام الباحث سولو بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى و الفقر بين الدول حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما : رأس المال و العمالة [1] .

المطلب الأول: نظرية روبرت سولو :

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بينة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج هارود دومار، سولو رد بالتخلي عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية ،التي سمحت درجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج ،في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية[2].

في نموذج سولو، يفسر الزيادة في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) جزءا من النمو، لأن هناك زيادة في السكان (العمل) والاستثمار (رأس المال العامل)، أي أن هناك نمو. ومع ذلك، الكثير من النمو لا يفسر بهذين العاملين، ولكن من المقرر أن العامل المتبقي هو التقدم التقني، الذي يجهل مصدره (ويقول البعض أنها عامل "سقطت من السماء").

[1] Ulrich Kholi ,Analyse Macroéconomique, université de Boeck, bruxelles, Belgique ,1999,p 425 .

[2] Dwight H. Perkins.Steven Radelet et David L .Lindauer , op-cit ,p149

و اعتبر أن النمو (النمو السكاني والتقدم التقني) أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم.

- **هذا النموذج في حالة توازن مستقر:** في الأجل الطويل، يتقارب الاقتصاد إلى "حالة مستقرة"، حيث يتم تغيير النشاط الاقتصادي بنفس الزيادة في معدل السكان.

- افتراض أهمية الاستبدالية بين العوامل خاصة لأنه يظهر أن النمو يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة. على سبيل المثال، هناك بطالة، إذن تنخفض أجور العمال لانخفاض اليد العاملة و يمكن استفادة أصحاب المشاريع من انخفاض أجور، ولتحل محل رأس المال بالعمل وتوظيف ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض البطالة ولذلك، سوف يضمن النمو بطبيعة الحال العمالة الكاملة.[1]

المطلب الثاني: النموذج القاعدي لسولو :

فرضيات النموذج :

1-الأسر مكونة من منتجين و مستهلكين .

2-الدول لا تنتج ولا تستهلك إلا سلعة واحدة ، بمعنى أنه لا توجد تجارة دولية أي أن الاقتصاد مغلق و العرض يكون مساوي الطلب و الاستثمار مساوي للادخار.

3-التكنولوجيا خارجية ، حيث أن الشركات لا يمكنها تغييرها عن طريق الإنفاق على البحث والتطوير .

4-دالة الإنتاج تحقق الشروط التأكد من أن المشتقة الأولى موجبة، والمشتقة الثانية سالبة $F`(.)>0, F``(.)<0$

[1] La croissance et le modele de solow , projet Bases ,unil, université de lausanne, 2013. *www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modele-de-solow consulter le (23/11/2014)*

5-تتميز دالة الإنتاج بأن عوامل الإنتاج ذات غلة ثابتة بمعنى إذا ضاعفنا العمل ورأسمال بنسبة معينة فإن تأثيرها على كمية الإنتاج سيكون بنفس النسبة .

$$mY=F(mK ,mAL)$$

فرضية عوائد الحجم الثابتة تمت صياغتها من بين الأمور الأخرى لتسمح بالتحليل من حيث دخل الفرد ، نفرض أن هذا الاقتصاد متطور كفاية ،في الاقتصاد الأقل تطور العوائد تكون متزايدة بافتراض أن $m=1/AL$ فإنه يمكننا الحد من دالة إنتاج الاقتصاد الكلي و نعبر عنها بناتج كل وحدة من العمل الفعال و نكتب : $Y=F(K)$

Y: هو ناتج العامل الفعال ،K : كثافة رأسمال بالنسبة للعامل الفعال .[1]

1- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج هارود دومار، هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأسمال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، و أخذه كدالة لذلك دالة كوب دوغلاس، ذات غلة الحجم الثابتة .

$$Y=F(K,L)=K^aL^1$$

$$y = \frac{Y}{K} = Q(k) \qquad (2)$$

$$y = Q(k) = k^a \qquad (3)$$

الشكل 1 : المنحنى يمثل الإنتاج بالنسبة للعامل الفعال

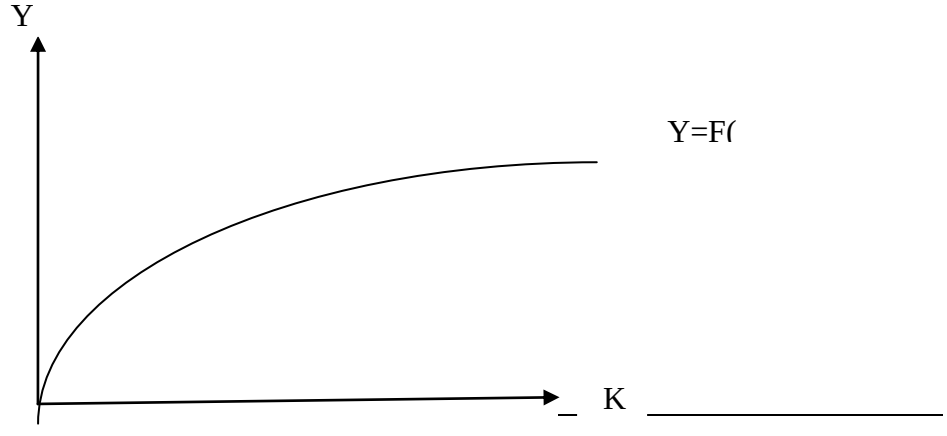

[1] Alexandre Nshue M.mokime ,Modèles de croissance économique , kinchasa ,juillet 2012,pp 08 ;09 gfol1.lareq.com/.../Modeles_de_croissance_ws1004549281.pdf ,consulter le (06/10/2014)

يوضح هذا المنحنى تناقصية رأسمال الفردي المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج سولو تتعلق بتراكم رأسمال عبر الزمن ، حيث لدينا $K^{*}=\frac{dK}{dt}=I-\delta K$

ومنه فإن التغير في رأسمال هو يساوي الفرق بين الاستثمار والاهتلاك في رأسمال، الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ، وبما أننا في ظل اقتصاد مغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة ، تساوي الاستثمار I مع الادخار s ، التوازن في سوق السلع و الخدمات ، و نكتب :I=S=Sy

$$K^{*}=sY-\delta K$$

و من جهة أخرى لدينا :

k=

$$\frac{K}{L} \Longmapsto \log(k)=\log(k)-\log(L)$$

$$\Longmapsto \frac{d\log k}{dt}=\frac{k^{*}}{k}=\frac{K^{*}}{K}-\frac{L^{*}}{L}=\frac{sY-\partial K}{K}-\frac{L^{*}}{L}$$

و حسب معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن ، بافتراض التوازن في سوق العمل فننا نكتب:

$$0\frac{L^{*}}{L}=n \Longmapsto \frac{d\log L}{dt}=n \Longmapsto \log(L)=\int ndt=nt+c$$

$$L_t=e^{nt+c}\circ, L_0=e^{c}\circ\Longmapsto$$

$$L_t=L_0e^{nt}.\Longmapsto$$

و عليه تصبح المعادلة كالتالي :

$$=\frac{sY}{K}-\delta-n=\frac{sy}{k}-\delta-n\frac{k^{*}}{k}$$

و منه تصبح المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو رأس المال الفردي

$$k^{*}=sQ(k)-(\delta+n).k$$

التمثيل البياني :

المعادلتان الأساسيتان لنموذج سولو هما المعادلتان (3) و (7) ، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية الأصلية ، فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية من الإنتاج و الاستثمار، و المعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس.

الشكل 2: التمثيل البياني لمخطط سولو

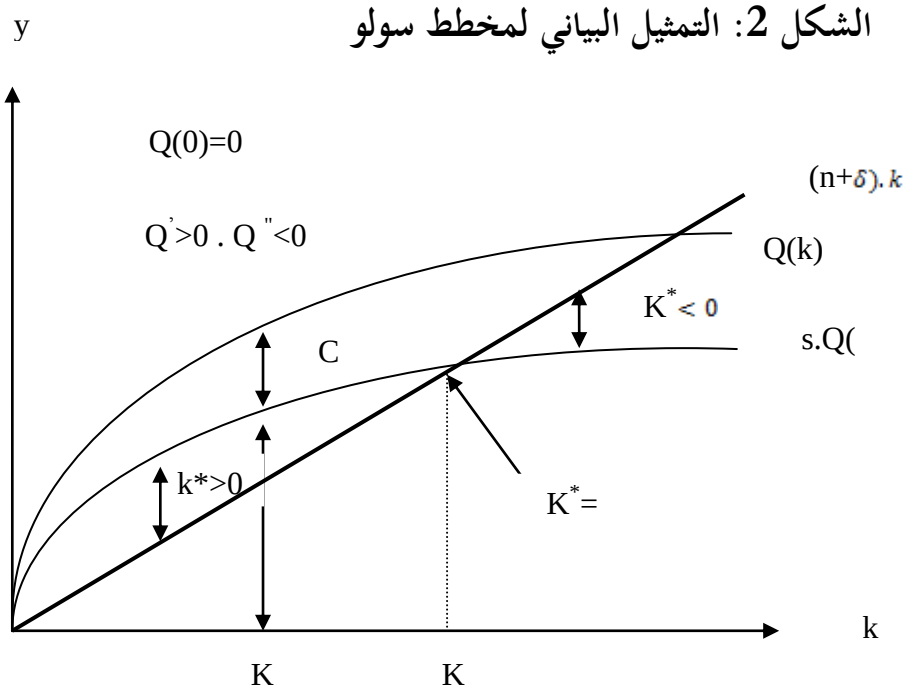

يمثل هذا المنحنى كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي ، حيث تعطى نسبة التغير في K بالفرق بين المنحنيين $s.Q(k)$ و $(n+\delta).k$ ، و عند تقاطع هذين المنحنيين نجد:

$$\frac{k^*}{k} = 0 \Longmapsto k^* = 0, \qquad k^* = k$$

و في الحالة التوازنية ، خارج هذه الحالة يكون لدينا :

$$k^* , \ k^* > 0 < {}_0K$$

$$K_0 > k^* , \ k^* < 0$$

الحالة الأولى :رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ، و يكون لدينا ما يسمى بتعزيز ، تقوية رأسمال في الاقتصاد

الحالة الثانية : رأس المال الفردي يتناقص و هو ما يسمى بتوسيع رأس مال. [1]

[1] د.بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائر، تطورات نظريات النمو الاقتصادي ،منتدى الاقتصاديين المغاربة ،ص 5،6 .
www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/com.../com_1.pdf (19/11/2014)

نموذج سولو مع التقدم التقني :

إذا كانت دالة الإنتاج من الشكل العام F (K,L) يمكن النظر إلى التقدم التقني A على لأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي .

التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية العامل و يأخذ الشكل Y= F(K,AL)،حيث أن A هي مؤشر التقدم التقني و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر هارود .

التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية رأس المال يأخذ الشكل Y=F(AK, L) ،و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدم حيادي من وجهة نظر سولو .

و غالبا ما يستخدم التقدم التقني الذي يعضد إنتاجية العامل لدراسة النمو طويل المدى و يتم افتراض أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت g بمعنى أن G(A)=g .[1]

المبحث الثاني : نموذج هارود دومار

كان كينيز في نظريته العامة مهتمًا بتحديد الدخل والعمالة على المدى القصير. وأوضح أنه في حالة الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة في المدى القصير ، كان الطلب الكلي ناقصًا بالنسبة إلى العرض الكلي للإنتاج ، وسيتم إنشاء التوازن بأقل من مستوى التوظيف الكامل.

بما أن الميل إلى الاستهلاك (وبالتالي إنقاذ الميل) يتم إعطاؤه ويبقى ثابتًا على المدى القصير ، إذا كان مبلغ الاستثمار كما هو محدد بالمعدل المتوقع للربح وسعر الفائدة في السوق لا يساوي مبلغ الادخار بالكامل

– مستوى دخل الدخل، سيكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى طاقة أقل من المستوى الكامل أي أقل من مستوى التوظيف.

لم يدخل في مسألة نمو الاقتصاد على المدى الطويل. في الواقع ، أغفل تأثير الاستثمار في فترة معينة على زيادة الطاقة الإنتاجية. ومع ذلك ، فإن الاستثمار له تأثير مزدوج.

[1] كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

المطلب الأول: نموذج هارود دومار:

إن ابسط دوال الإنتاج والأكثر انتشارا والتي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود Roy Harrod والاقتصادي الأمريكي افيسي دومارEvesy Domar، لتوضيح العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، و لكن نموذج هارود دومار قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأسمال

و يعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو اقتصاد وطني برمته يعتمد على كمية رأسمال المستثمر في تلك الوحدة .

Y: الإنتاج، K: رأسمال، عندئذ يمكن الإنتاج إلى رأسمال من خلال المعادلة :

عندما يكون :Y=K/v ولتحويل هذه المعادلة إلى عبارة أو جملة حول نمو الإنتاج.

ثابت يدعى معامل رأسمال k نستعمل الرمز Δ للتعبير عن الزيادات في الإنتاج و رأسمال [1].

$$Y=\frac{\Delta K}{v} \quad \Delta$$

إن معدل نمو الإنتاج g مساوي لنسبة الزيادة في الإنتاج مقسومة على كمية الإنتاج الكلية $\frac{\Delta Y}{Y}$.

و بقسمة جانبي المعادلة (2) على Y نجد :

$$g=\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{(\Delta K)}{Yv} \quad [2]$$

و للاقتصاد الوطني برمته فإن(ΔK) يشبه الاستثمار(I) الذي يجب أن يساوي الادخار (S). لذلك فإن $\frac{(\Delta K)}{Y}$ يصبح $\frac{I}{Y}$ و هذا يساوي $\frac{S}{Y}$ الذي يمكن أن يعبر عنه بمعدل الادخارات (s) نسبة مئوية في الناتج القومي و المعادلة (3) يمكن أن تحور إلى :

[1] د.محمد صالح تركي القريشي ،علم اقتصاد التنمية ،مرجع سبق ذكره ،ص 91،92.

[2] Dwight.H,Perkins,Steven Radelt et David L, Lindauer, pp142,143.

$$g=\frac{s}{k} \quad (4)$$ [1]

وهذا هو الشكل المبسط لنموذج هارود دومار للنمو الاقتصادي الذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي يشترك في تحديده النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي ،و التي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية ،و من خلال هذه العلاقة فإن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة طردية وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر وما يستثمر[2] ،إن هذه العلاقة تشير إلى أن رأسمال الذي يخلقه الاستثمار في المصانع و المعدات هو الذي يخلق النمو و أن الادخار الذي يقوم به الناس و الشركات هي التي تجعل الاستثمار ممكن .

1-نموذج هارود دومار و دالة الإنتاج ثابتة المعاملات :

يعتمد معدل نمو الإنتاج على التغير التكنولوجي و على معدل نمو عناصر الإنتاج أو المدخلات ،و هذا ما يعبر عنه بدالة الإنتاج [3].

فرضيات النموذج :

يتأسس نموذج هارود دومار على مجموعة من الفرضيات :

1-الادخار يمثل نسبة من الدخل $S=s.Y$ ، s : الميل المتوسط و الحدي للادخار .

2-قوة العمل تنمو بمعدل n ، حيث $n=\frac{\Delta L}{L}$.

3-وجود فائض في العمالة و ندرة في رأسمال .

4-معامل لرأسمال ثابت $\frac{\Delta K}{\Delta Y}=\frac{K}{Y}$.

يقوم هذا النموذج دالة إنتاج اليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج:

$$Y=F(K,L)=\min(AK,BL)$$

[1] د محمد صالح تركي القريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص93.

[2] د.محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص108.

[3] د محمد صالح تركي القريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص93.

حيث :A>0 ,B>0 و A,B ثابتان وهي دالة إنتاج لا يتم من خلالها الإحلال بين عنصري العمل ورأسمال مما يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة والآلات غير المستعملة [1]ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج و التي تجعل منه نموذج غير واقعي، و هي :

1-أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\Delta S/\Delta Y$ ومعدل رأسمال الناتج غير واقعية ، حيث يمكن أن يتغير مع مرور الوقت .

2-افتراض ثبات كل من نسب استخدام كل من رأسمال والعمل غير واقعية ،بسبب إمكانية الإحلال بينهما بتأثير التقدم التكنولوجي .

3-النموذج لم يأخذ بعين الاعتبار تغير مستوى الأسعار و أسعار الفائدة .

4-عدم ثبات فرضية العلاقة بين معامل رأسمال و الناتج في المدى الطويل .

عدم صحة أن الاقتصاد مغلق سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.[2]

المطلب الثاني : معادلة نمو دارمار من حيث معدلات النمو

من المفيد للغاية التعبير عن معادلة النمو المذكورة أعلاه من حيث معدلات نمو الدخل ورأس المال. بمعنى ، ينبغي التعبير عن النمو في الدخل ورأس المال كنسب من إجمالي الدخل.

لفعل ذلك ، نقسم جانبي المعادلة (1) أعلاه بـ Y ونحصل على:

/Y / Y = ΔK / Y crush

Y / Y/يمثل معدل نمو الدخل ، ومن ثم يتم آتابته باسم . G_y إلى جانب ذلك ، تشير ΔK إلى الزيادة في رأس المال خلال فترة زمنية محددة ، وهي ليست سوى الاستثمار. لذلك ، بالنسبة لـ ΔK في المعادلة (iv) يمكننا كتابة I الذي يمثل الاستثمار. مع هذه التغييرات ، نحصل على المعادلة التالية $G_y = 1 / Y \Delta Y / \Delta K$:

[1] Robert Barro ,Xavier Sala.I.Martin, la croissance économique ,Edition international , France, 1996, p53.

[2] د.مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 76،77.

إذا افترضنا كذلك أن نسبة رأس المال الناتج تظل ثابتة ، فإن نسبة رأس المال الناتج الحدية ($\Delta Y / \Delta K$)ستكون مساوية لمتوسط نسبة رأس المال إلى الناتج .(Y / K) مع هذا الافتراض والتعبير عن نسبة رأس المال الناتج بنسبة

يمكننا كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي.$G_y = 1 / Y$:

حيث = G معدل نمو الإنتاج أو الدخل = 1 / Y معدل الاستثمار كنسبة من الدخل القومي

=نسبة رأس المال إلى المخرجات من معادلة النمو (v) أعلاه ، من الواضح أنه ، نظراً لنسبة رأس المال الناتج ، فإن معدل نمو الإنتاج يعتمد على معدل الاستثمار ؛ كلما زاد معدل الاستثمار ، زاد معدل نمو الناتج أو الدخل. للحفاظ على توازن التوظيف الكامل مع نمو الاقتصاد بمعدل ثابت ، يجب أن يظل معدل المدخرات (S) مساوياً لمعدل الاستثمار .(I) لذلك ، في المعادلة SI (v) يمكننا كتابة S / Y لـ 1 . Y / من خلال القيام بذلك وإعادة كتابة المعادلة (ت) لدينا

$G_y = S / Y.$

بما أن نسبة S / Y تمثل نسبة المدخرات إلى الدخل القومي ، يمكننا أن نكتبها على أنها s. مع إعادة كتابة المعادلة السابقة لدينا ،$G_Y = s.$

تمثل المعادلة أعلاه (6) تأثير القدرة الإنتاجية للاستثمار والادخار ، وبالتالي تمثل جانب العرض لمشكلة النمو.

1-الشرط لنمو التوازن:

لتحقيق وتحقيق توازن متوازن أو نمو متوازن ، يجب زيادة الطلب الكلي (أي إجمالي الإنفاق) بمعدل كبير بما يكفي لاستيعاب الزيادة في إنتاج القدرات. لقد أوضحنا أعلاه (المعادلة ، (iiiأن إجمالي الطلب أو الدخل يزيد بمعدل 1 / ثانية whereI .حيث S هو الميل إلى حفظ و ΔI هو الزيادة المطلقة في الاستثمار. من ناحية أخرى ، كما هو موضح في

المعادلة (2) أعلاه ، فإن الزيادة في إنتاج السعة تحدث بمعدل لا يمثل المعدل المطلق للاستثمار ، ونسبة رأس المال إلى الناتج. وبالتالي ، لن يتحقق معدل نمو التوازن الثابت إلا إذا كان معدل نمو إجمالي الإنفاق (الطلب أو الدخل) مساوياً لمعدل النمو في إنتاج القدرات.

المبحث الثالث : نماذج النمو الداخلي :

تعتبر نظرية النمو الداخلي حتى النمو الاقتصادي ينتج بشكل رئيسي عن القوى الداخلية وليس الخارجية. وترى نظرية النمو الداخلي حتى الاستثمار برأس المال البشري والابتكار والفهم هي من العوامل المساهمة بشكل بارز في النمو الاقتصادي في هذه النظرية أيضًا على العوامل الخارجية الإيجابية وتأثير الامتداد للاقتصاد المرتكز على الفهم الذي سيؤدي إلى التنمية الاقتصادية. ترى نظرية النمو الداخلي بشكل أساسي حتى معدل النمو طويل المدى للاقتصاد يعتمد على تدابير السياسة العامة. وعلى سبيل المثال، يزيد الدعم الحكومي للبحث والتطوير أو التعليم من معدل النمو في بعض نماذج النمو الداخلي، وذلك من خلال زيادة الدافع على الابتكار.

المطلب الأول: النماذج

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أصبح بعض واضعي النظريات غير راضين عن التوصيفات الشائعة للعوامل الخارجية المحددة للنمو طويل الأمد. فقد فضلوا نموذجًا يستبدل متغير النمو الخارجي (التقدم التقني غير المشروح) بنموذج يحوي محددات النمو الرئيسة بشكل واضح. شكلت أعمال كينيث آرو(1962) وهيروفومي أوزاوا (1965) وميغيل سيدراوسكي (1967) أساسًا لهذا البحث أهمل جميع من بول رومر (1986) وروبرت لوكاس (1988) وسيرجيوريبيلو(1991) وأورتيغويرا وسانتوس (1997) التغير التقني؛ وعوضًا عن ذلك، يعزى النمو في هذه النماذج إلى الاستثمار غير المحدود في رأس المال البشري الذي يتمتع بتأثير الامتداد على تراكم رأس المال. يُعتبر نموذج إيه كي النموذج الداخلي الأبسط ويُقدم معدل الادخار الثابت للنمو الداخلي ويفترض معدل ادخار خارجي

وثابت.[1] يصوغ التقدم التقني بمعيار منفرد (إيه (A) غالبا). ويستخدم الفرضية التي تعتبر حتى وظيفة الإنتاج لا تُظهر وفورات تؤدي إلى النمو الداخلي قُدمت الكثير من الأسس المنطقية لهذه الفرضية مثل الامتدادات الإيجابية من استثمار رأس المال إلى الاقتصاد ككل أو تحسينات التكنولوجيا التي تؤدي إلى المزيد من التحسينات وعلى أية حال، تُعد نظرية النمو الداخلي مدعّمة بشكل إضافي من خلال النماذج التي تُحدد فيها العوامل كلا من الاستهلاك والادخار بالشكل الأمثل، فتُحقق الاستخدام الأمثل لمخصصات الموارد من أجل البحث والتطوير بما يؤدي إلى التقدم التقني. دمج جميع من رومر (1987، 1990) والمساهمات الهامة من قبل آغيون وهويت (1992) وغروسمان وهيلبمان (1991) الأسواق غير المثالية والبحث والتطوير مع نموذج النمو.

نموذج إيه كي (AK) تعد دالة إنتاج نموذج إيه كي حالة خاصة من تابع كوب–دوغلاس:

displaystyle Y=AK^{a L^{1-a\}

تُظهر هذه المعادلة تابع كوب–دوغلاس، حيث Y تمثل الإنتاج الكلي في الاقتصاد. وتمثلA الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج، أما K فهي رأس المال وL هي القوى العاملة وa هو معامل يقيس مرونة إنتاج رأس المال. وفي حالة خاصة قد يكون {\ displaystyle a=1 فيصبح تابع الإنتاج خطيًا في رأس المال وبالتالي يعطينا عوائد حجم ثابتة.

.displaystyle Y=AK\}

أولا: في لقاء نظرية النمو الداخلي

في نماذج النمو النيوكلاسيكي، يتحدد معدل النمو على المدى الطويل بشكل خارجي إما من خلال معدل الادخار (نموذج هارود–دومار) أومن خلال معدل التقدم التقني (نموذج سولو). على أية حال، يبقى معدل الادخار ومعدل التقدم التقني مبهمين. تحاول نظرية النمو الداخلي التغلب على نواحي القصور هذه من خلال بناء نماذج اقتصاد كلي من أسس

[1] Romer, P. M. (1994). "The Origins of Endogenous Growth". The Journal of Economic Perspectives.

الاقتصاد الجزئي يُفترض للأسر المعيشية حتى تزيد الفائدة الخاضعة لقيود الميزانية بينما تقوم الشركات بزيادة الأرباح للحد الأقصى. وفي العادة، يحظى إنتاج التقنيات الجديدة ورأس المال البشري بالاهتمام الكبير. يُمكن حتى قد يكون محرك النمو بسيطًا كتابع إنتاج وفورات حجم ثابت (نموذج إيه كي) أو مجموعات أكثر تعقيدًا مع آثار غير مباشرة (تُكون الآثار غير المباشرة عوامل خارجية إيجابية وفوائد تنسب إلى التكاليف من شركات أخرى) من شأنها زيادة عدد البضائع وحمل الجودة. غالبًا ما تفترض نظرية النمو الداخلي وجود منتج هامشي ثابت لرأس المال على المستوى الكلي، أو على الأقل حتى حد المنتج الهامشي لرأس المال لا يتجه نحو قيمة الصفر وهذا لا يعني حتى الشركات الأكبر ستكون أكثر إنتاجًا من الشركات الصغيرة، وذلك لأنه على مستوى الشركة ما يزال المنتج الهامشي لرأس المال في حالة تناقص. لذلك، من الممكن بناء نماذج نمو داخلي بتنافس مثالي. على أية حال، في الكثير من نماذج النمو الداخلي تكون فرضية التنافس المثالي في حالة استرخاء، ويعتقد أنه ثمة درجة معينة من القوة الاحتكارية. على العموم، تأتي القوة الاحتكارية في هذه النماذج من امتلاك براءات الاختراع. تُعتبر هذه النماذج بأنها تحوي قطاعين، وهما قطاع منتجي الإنتاج النهائي وقطاع البحث والتطوير. يُطور قطاع البحث والتطوير الأفكار التي مُنحت قوة احتكارية. يُفترض حتى شركات البحث والتطوير تكسب الأرباح الاحتكارية ببيع الأفكار لشركات الإنتاج، لكن شرط الدخول المجاني يعني حتى هذه الأرباح تتلاشى في الإنفاق على البحث والتطوير.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة

تتضمن نظرية النمو الداخلي حتى السياسات التي تعتمد الانفتاح والتنافس والتغير والابتكار ستحفز النمو. وباللقاء، فإن السياسات التي تتمتع بالتأثير الذي يُقيد أو يبطئ التغير من خلال حماية أو تفضيل صناعات أو شركات خاصة موجودة، من المرجح أنها ستبطئ النمو مع مرور الوقت، وذلك بشكل يتنافى ومصلحة المجتمع[1].

[1] Sachs, Jeffrey D.; Warner, Andrew M. (1997). "Fundamental Sources of Long-Run Growth". American Economic Review. 87

خط بيتر هويت: يوجد النمو الاقتصادي المستديم في جميع مكان وهو عملية تحول مستمر بشكل دائم. ما كان نوع التقدم الاقتصادي الذي تمتعت به أغنى الدول منذ الثورة الاقتصادية أمرًا ممكنًا لولم يمر الناس بتغيرات موجعة. أما الاقتصادات التي تتوقف عن التحول بأنفسها سيتحتم عليها الانحراف عن مسار النمو الاقتصادي. تعتبر البلدان الفقيرة أكثر البلدان استحقاقًا للقب «البلدان النامية» وليس البلدان الفقيرة. عليهم الانخراط في عملية مستمرة من التنمية الاقتصادية إذا أرادوا التمتع بالازدهار المستمر.

الانتقادات: يُعتبر الفشل الجماعي في تفسير التقارب الشرطي المذكور في الأدبيات التجريبية واحدًا من بين أبرز إخفاقات نظرية النمو الداخلي يتكرر نقد آخر بشأن افتراض حجر الزاوية في تناقص عوائد رأس المال. يقول ستيفن بارينت حتى نظرية النمو الجديدة قد أثبتت أنها ليست أنجح من نظرية النمو الداخلي وذلك من ناحية تفسير التفاوت في الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتطورة (على الرغم من كون ذلك أكثر تعقيدًا في العادة).

انتقد بول كروغمان نظرية النمو الداخلي بأنه من شبه المحال التحقق منها عن طريق الدليل التجريبي؛ «يتضمن قسم كبير منها القيام بفرضيات بشأن كيفية تأثير الأمور غير المقاسة بأشياء أخرى غير مقاسة».

لقد جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة حافظت على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي والتي شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي[1] .

مرحلة المجتمع التقليدي :

يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد و ذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة و السائدة آنذاك و الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج .

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية، د.إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[2] د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 117-118

مرحلة التمهيد للانطلاق :

تتميز هذه المرحلة بتغييرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي والابتكار وتجعل منه ممكنا، ومن أهم التغييرات في المجال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان و زيادات الاستثمار والابتكار في القطاع الزراعي ، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي .

نظريات النُّمو في الفكر الاقتصادي

1 – النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

– سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

– التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

– الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

– ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

– حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.

- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: إن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[1].

2 – النظرية النيوكلاسيكية في النُّمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

– أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

– أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

– بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

– فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 34،35 **www.faculty.mu.du.sa**.

– أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

– أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي – وصف مارشال – لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

– أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

– التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين[1].

3 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينادر كينز (1883 – 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 – 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ – معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 35،36،37،38.

ب – معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج – معدل النُّمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو[1].

4 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

– تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

– البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 31،32.

– الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًّا[1].

5 – النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[2].

6 – نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883 - 1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك – كونيتيكت – الولايات المتحدة الأمريكية. اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه، وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل السكوني (الستاتيكي)،

[1] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: 16، 17.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد[1].

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي؛ فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره:

– أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.

– يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

- استغلال موارد جديدة.
- استحداث سلع جديدة.
- استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- فتح أسواق جديدة.
- إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

– بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).

– زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).

– انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

---

[1] مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com

– العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا...

نقد النظرية:

– إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛ حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.

– افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.

– افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

– عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا[1].

7 – نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو:

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 35،36،37،38.

تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[1].

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد[2].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة - من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية - اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية - الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

---

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع نفسه، ص: 38،39.

[2] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 02.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[2].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات...).

---

[1] و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net

[2] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 40.

– زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[1].

نقد النظرية: أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار[2].

[1] عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 03.

[2] عبدالعالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط. 1،2004).

خلاصة الفصل

إن دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد تستحوذ قضية النمو الاقتصادي على فكر أغلب الاقتصاديين ، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي إلى نمو الناتج و توليد الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك و الاستثمار و العمل من أجل تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني حتى يتم تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي ودخل الفرد .

وقد نشأت النظرية الاقتصادية عبر عدة مراحل حيث كان لأراء ادم سميث و ريكاردو و مالتوس دور كبير في بعث هذه النظرية و التي أشارت على أن النمو الاقتصادي محدود في الأمد الطويل، وقد كان نموذج هارود دومار أول نموذج قدم لتفسير النمو الاقتصادي وقد ركز على الوضع المتوازن للاقتصاد وربط استمرار النمو بمعدل الادخار و معدل النمو السكاني ومعامل رأس المال للناتج، وروبرت سولو الذي طرح نموذج من أهم الإسهامات في نظرية النمو الاقتصادي .

والذي اعتمد عامل التكنولوجيا كعامل خارجي المنشأ الذي أدى إلى نقد هذا النموذج رغم قدرته على تفسير بعض الحالات ، الأمر الذي ساهم في تشكيل نظرية النمو الداخلي و التي قدمت العديد من النماذج لتفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالاعتماد على تنمية رأسمال البشري و من أهما نموذج لوكاس و رومار و التي تمحورت حول تطوير الإطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة و التقدم التقني، ولا زالت الأبحاث في هذا المجال غير مكتملة و مازال العمل عليها ساري من أجل تحليل النمو الاقتصادي بأكثر نجاعة .

الفصل الثالث

المبحث الأول : النمو الإقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: خصائص النمو في الجزائر

-مستوى نمو غير كافي : أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب ألا نقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% ، غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن النمو مازال غير كاف من أجل:

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية العجز الاجتماعي و الفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات.
- تلبية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

-وتعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرة حق قدرها عند إعداد السياسات العمومية و تنفيذها.

إن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره إيجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة بكثرة اليد العاملة وحركيتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

إن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره إيجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة بكثرة اليد العاملة وحركيتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

لكن الاختلال الذي قيد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل وبين النمو الإقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

وبلغ معدل نسبة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام 3.66% بين سنة 1994 وسنة 2004 وهي نسبة تفوق نسبة النمو الديمغرافي، هذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 01 : تطور الناتج الداخلي الخام بين سنة 1994 وسنة 2004.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام 10 دج	1487.4	2005	2570	2780.2	2810.1	3215.1	4078.7	4235.7	444.6	5264.2	6100
نمو حجم الناتج الداخلي الخام (%)	-1.1	3.8	3.8	1.1	5.1	3.2	2.5	2.1	4.1	6.8	5.2
تزايد السكان	2.2	1.9	1.7	1.6	1.57	1.51	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تبين المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصائيات أن هذه النسبة مازالت تتزايد إذ بلغت 62.2% سنة 2003 وانتقلت إلى 63.1% سنة 2004 ، من أجل تقليص البطالة بالنصف خلال عشر سنوات ينبغي أن يتزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة لا تقل عن 6% في السنة.

ثقل العوامل الخارجية : إن نسبة النمو التي بلغت 6.8% سنة 2003 و التي بلغت مستوى لا نظير له منذ عشرين سنة، متبوعة بنسبة 5.2% من النمو سنة 2004 تشكلان حقا عناصر تبعث على الرضى عامة.

غير أن جمود بنية الاقتصاد على حساب الصناعة يؤدي بوجود تهديد من قبل المحيط الدولي على البلدان التي تصدر مادة واحدة مثل الجزائر ، ويفرض هذا الجمود تحويل أرباح إنتاجية الاقتصاد المرتبطة بتقلب أسعار البترول إلى إنتاجية مادته.

قد سبق للمجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي أن شدد على وضع القطاع الصناعي العمومي الذي مازال يعاني مشاكل إعادة الهيكلة و التوازن في ميدان التسيير و السوق.

فاعتماد الجزائر على تصدير مادة واحدة ألا وهو المحروقات يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية عليها ذات الصلة بتقلبات سعر البرميل من البترول وما يترتب عنها من انعكاسات على الموارد المالية للدولة.

2- **ضعف نمو الإنتاجية:** إن مستوى النمو ونوعيته تحددهما إنتاجية العمل ورأس المال ، لكن العلاقة بين الإنتاج و الوسائل المسخرة لتحقيقه، بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، إن حصيلة العشرية الممتدة بين 1967 و 1978 أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت حتى سنة 1994، وحسب البنك العالمي فإن تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبيا (-4.3% عن كل عامل) خلال الفترة الممتدة بين 1979 و 1994 ويبدو أنه تحسن قليلا منذ الشروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية (0.3% عن كل عامل خلال الفترة الممتدة بين سنة 1995 وسنة 1999)، غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسا إلى تأهيل الموارد البشرية و التسيير و الثقافة الاقتصادية وعبء القطاع الموازي.

المطلب الثاني : توزيع النمو:

هناك النمو الذي يوسع رقعة الفوارق و النمو الذي يترتب عليه تبذير الموارد الضرورية.

– الإختلالات الإقليمية : بالنظر لشساعاتها وتبيان تضاريسها ومناخها، تواجه الجزائر مسألة التهيئة العمرانية و التوازن الجهوي التي توفق بين النمو الإقتصادي وإحترام البيئة و الرقي الاجتماعي.

يبرز الوضع القائم حاليا العديد من الإختلالات بين مناطق الشمال و الجنوب، و المناطق الحضرية و الريفية.

وبالفعل يلاحظ المركز المتزايد للسكان و النشاطات في المناطق الساحلية على حساب المناطق الجبلية التلية و الهضاب العليا و الجنوب، هذا ما تسبب في إختلالات هامة تهدد النمو الإقتصادي و التلاحم الاجتماعي و الأملاك العامة الطبيعية و الثقافية. قد أدى بروز عوامل خارجية سلبية في المناطق الساحلية، إلى تسجيل عراقيل للتنمية الاقتصادية (المشاكل العقارية ، حركة المرور...)، و المساس بالتلاحم الاجتماعي (الفقر، انعدام الأمن وعدم الاستقرار....)، و التلوث وتدهور البيئة الحضرية.

ونظرا للفوارق التفاوت الشديد، تتحمل الجزائر تباينا عمرانيا خطيرا يهدد بشكل حادا لتلاحم الاجتماعي و الاستقرار السياسي.

تدهور البيئة : تواجه الموارد النادرة في الجزائر تهديدات يتمثل في الانتشار المتسارع للتجمعات الحضرية واستقطاب النشاطات وتفاقم ظواهر طبيعية مثل : التصحر وانجراف التربة و التلوث، يؤدي إلى تفاقم النزوح سيما في مناطق الهضاب العليا.

وسيكون لهذه التوجهات انعكاسات خطيرة، سيما أنها قد ترهن بشكل مستديم أي مجهود تنموي، خاصة أن الانفتاح الاقتصادي وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ، يفرضان انضباط في مجال المنافسة، يخضع لمعيار تحقيق أقصى المردودية.

وتشكل المياه في أن واحد عاملا أساسيا وعنصرا إستراتيجيا في مجال التهيئة العمرانية والنمو الاقتصادي، ويعد توفره عاملا حاسما يحدد توزيع السكان و التعمير و النشاطات الاقتصادية من بين الأخطار البيئية في الجزائر نجد:

– ندرة المياه إلى جانب التسيير المنعدمة الفعالية، وانعكاساتها السلبية على القطاعات الاقتصادية، وصحة السكان والإطار المعيشي و النشاطات السياحية و الأنظمة البيئية.

–عدم التحكم في التعمير الذي أستحوذ لحد الآن على 125000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة.

– ارتفاع حجم المياه القذرة وتضاعفه وعدم القدرة على معالجته بواسطة محطات التصفية القليلة و المعطلة.

– تلوث الهواء بسبب دخان السيارات مما يؤدي على ارتفاع الأمراض و الوفيات بسنن الأمراض التنفسية.

إن النتيجة المرتقبة و المرغوب فيها، ستتمثل في إعادة تنظيم التراب الوطني، بهدف تأهيل التنافسية لتنمية المحلية و الأنصاف العمراني و التنمية البشرية و حماية العامة الطبيعية والثقافية وترميمها لتسيير الإقليم.

التشغيل و البطالة : إن النظرة المشتركة لمختلف الشركاء الاجتماعيين حول مدى خطورة البطالة، تجعل من التشغيل مسألة حيوية في مجال الحفاظ على السلام الاجتماعي والإنعاش الاقتصادي.

ومنذ سنة 1987، برزت مؤشرات بطالة واسعة بين أوساط الشباب، حيث تطلبت وضع أجهزة متعددة في مجال التشغيل، وقد أبرز المخطط الوطني لمكافحة البطالة الذي شرعت فيه السلطات العمومية سنة 1997، و الذي أنجز أخطار بخصوصه من قبل المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ضرورة إدراج هذه المسألة ضمن الأولويات، وقد أظهرت جلسات الاستماع التي شاركت فيها النقابات وأرباب العمل الخواص و العموميون و الجمعية الوطنية للتنمية الاقتصادي و الاجتماعي، ضرورة إدراج هذه المسألة ضمن الأولويات، وقد أظهرت جلسات الاستماع التي شاركت فيه النقابات وأرباب العمل الخواص و العموميون و الجمعية الوطنية لتطوير التكوين المهني، توافق وجهات النظر حول ضرورة جعل التشغيل هدف أساسيا.

وقد أظهرت دراسة أنجزت سنة 2002 من طرف المكتب الدولي للعمل بعنوان "سوق العمل و التشغيل في الجزائر"، ضرورة المرافعة عن السياسة الوطنية للتشغيل، وهذه المرافعة ينبغي أن تنجز بإشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

المطلب الثالث: التحديات الكبرى

تواجه الجزائر اليوم تحديات كبيرة ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وسياسي ، وقد تم التطرق غلى هذه التحديات خلال لقاء الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات الممثلة بالجزائر في جوان 2003.

نظام اقتصادي سليم وأكثر تنافسا: في مجال التنافس ، تجدر الإشارة على مدى تأخر اقتصادنا اليوم.

وعند التطرق إلى مسألة المنافسة في بلادنا ، نراهن عادة على استخدام المزايا التفاضلية:

– التكلفة الرخيصة للطاقة.

– المواد الطبيعية.

– اليد العاملة الرخيصة. مواد الطبيعية ضعيفة المدى، وقد تشكل عائقا لحركية المجتمع، و العناصرالاجتماع

-1أهداف برنامج التعديل الهيكلي :

و تتمثل أهداف برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 في ما يلي :

- رفع معدل النمو السنوي إلى نسبة 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات بهدف استيعاب الزيادة السكانية التي تقارب نسبة 4% .
- السيطرة على معدلات التضخم للجزائر .

- تخفيض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة 1995/1994 إلى 2.2% سنة 1998/1997.
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمار العمومية ب 5.5% من الناتج المحلي ما بين 94-98-97/95.

و قد تم تقديم 6.2 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفقا للشروط أعلاه [1].

2- إجراءات التعديل الهيكلي :

لقد جاء برنامج التعديل الهيكلي لإجراء مجموعة من التعديلات منها تحرير التجارة الخارجية و ذلك بشكل كبير بالرغم من بقاء الكثير من العوائق مثل ارتفاع رسوم الجمارك على كثير من الواردات و الذي جسدها قانون 88/29 و قد تدعم تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي 1990 الذي رفع القيود على المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتشجيع تجارة الاستيراد إلى غاية سنة 1992 نتيجة الاختلالات المالية قامت الدولة بتشديد القيود على الصرف الأجنبي و تقليص حجم الواردات ، و تم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي 1995/1994 إلى أن وصلت إلى غاية 45% في جانفي 1997 .[2]

و في إطار تحرير الأسعار صدر في جانفي 1995 الأمر رقم 95/06 الذي يهدف إلى تحرير الأسعار أسعار السلع و الخدمات و جعلها تعتمد على قواعد المنافسة من خلال رفع الدعم على المنتوجات الغذائية و البترولية .

[1] د.وليد عبد الحميد عايب مرجع سبق ذكره ن ص 222،223.

[2] بصديق مجمد ،النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009، ص77،78.

و إصلاح سياسة سعر الصرف حيث قامت السلطات بمجموعة من الإجراءات بهدف تحقيق الاستقرار النقدي لإيقاف عجز الموازنة العمومية و كمحاولة تعديل الأسعار خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100% إلى 22 دينار مقابل الدولار الواحد .

و خلال الفترة 94/91 وصل التخفيض الاسمي للدينار الجزائري لمتوسط 4% سنويا مما جعل دولار يقابله 24 دينار جزائري ،غير أن الصدمات التبادل التجاري و السياسة المالية التوسعية أدت لارتفاع معدلات التضخم ما أدى لارتفاع قيمة الدينار بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% أكتوبر 1991 و نهاية 1993 بعد ذلك اتبعت الجزائر سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف بغية تعزيز المركز المالي الخارجي للجزائر .

و في إطار الإصلاح المصرفي فإن قانون النقد و القرض الصادر في 1990/04/14 تحت رقم 10/90 أول قانون اهتم بالأمور النقدية و الإصلاح الجذري للسياسة النقدية في الجزائر ومن أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي عن طريق:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي .
- تكفل بنك الجزائر بتسيير النقد و القرض و توضيح مهام البنوك و المؤسسات المالية.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية.
- تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين عن طريق إنشاء أسواق مالية .
- إنشاء مجلس النقد و القرض برئاسة محافظ الجزائر و هو بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن إعداد سياسات الائتمان و النقد الأجنبي و الدين الخارجي و السياسات النقدية .
- تحديد أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود لا تتجاوز 20 % .[1]

[1] بصديق محمد ،النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، ص 79،80.

3- الإصلاح الهيكلي للسياسة الإنفاقية :

1- لقد عانت الجزائر من وراء السياسة المالية المتبعة من التضخم و العجز الخارجي و تزايد مشكل المديونية الخارجية، لذلك هدف صندوق النقد الدولي إلى التخفيف من حدة هذه المشاكل من خلال مراقبة السياسة المالية و ضبط الإنفاق الحكومي.

بحيث هدفت الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي إلى تقليص حجم الدين الداخلي و التخلص من عجز الموازنة العامة و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و العمل على تكوين ادخار يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الأجل المتوسط و الطويل ، و فيما يخص جانب النفقات العامة فقد تميزت بالطابع الانكماشي، فقد انخفض الإنفاق الجاري خاصة الأجور تجنبا لارتفاع الأسعار، و في ظل أيضا الانخفاض الكبير للموارد من العملة الصعبة نتيجة الأزمة المالية 1998 التي أثرت على الأسواق المالية الدولية و التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط و انخفاض الأسعار فقد قامت الحكومة بتقليص نفقات التجهيز (الإنفاق الرأسمالي) بالإضافة لتجميد الإنفاق الجاري بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة و هذا ما نلاحظه من خلال هذا الجدول .[1]

[1] د.وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق كره ، ص 224.

الجدول 2: تطور النفقات الكلية و نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام للفترة (1990–1998)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية /PIB	نفقات التسيير/ النفقات الكلية	نفقات التجهيز/ النفقات الكلية	نفقات التسيير / PIB	نفقات التجهيز/ PIB
1990	142.50	96.90	45.60	25.70	68	32	17.47	8.22
1991	235.30	183.30	52.00	27.3	77.9	22.09	21.26	6.03
1992	308.70	236.10	72.60	28.7	76.48	23.51	21.96	9.57
1993	390.50	288.90	101.6	32.8	73.98	26.01	24.28	8.54
1994	461.90	344.72	117.17	31.1	74.63	25.36	23.17	7.87
1995	589.09	444.43	144.66	29.4	75.44	24.55	22.66	7.21
1996	724.61	550.60	174.01	28.2	75.98	24.55	22.66	7.21
1997	845.20	643.56	201.64	30.4	76.14	23.85	23.14	7.25
1998	875.74	663.86	211.88	30.9	75.80	24.19	23.45	7.48

المرجع : وزارة المالية

و يظهر الجدول أعلاه التزايد المستمر في حجم النفقات الكلية على وجهيها فنلاحظ الارتفاع المستمر في كل من نفقات التجهيز و نفقات التسيير رغم كل محاولات الدولة خفض و ضبط حجم النفقات العامة، حيث نلاحظ أن النفقات الكلية قد بلغت 875.74 مليار دج ما يمثل نسبة 30.9 % من الناتج الداخلي الخام تمثل منها نفقات التسيير 663.86 مليار دينار ما يعادل 75.80 % من النفقات الكلية وتمثل منها نفقات التجهيز 211.88 مليار دينار ما يمثل نسبة 24.19 % من

النفقات الكلية و يرجع ذلك إلى صعوبة تحكم الدولة في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخم سنة إلى سنة بسبب تحمل الدولة نفقات في إطار ميزانية الدولة الاجتماعية لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة و تحملها أيضا عبء تطهير المؤسسات العمومية مما زاد من نضخم النفقات العمومية للدولة .[1]

2- و في ظل إدارة العرض النقدي أصبح البنك المركزي مؤسسة مستقلة مكلفة بإدارة السياسة النقدية و النظام البنكي و تم إبرام مجموعة من الإجراءات أهمها :

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود 20%
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 7 % سنة 1989 و 5.11 % سنة 1991.
- إنشاء سوق بين البنوك كجزء من السوق النقدي .
- تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 و 14% سنة 1994 .
- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5 % .

و قد كان الهدف من وراء هذه السياسات المتبعة هو المحافظة على سعر صرف الدينار الجزائري الجديد و الحد من شدة التضخم و التخفيض من أثر المزاحمة بإعادة ضخ الموارد المالية للاقتصاد ، و امتصاص الفائض من السيولة النقدية المتراكمة خلال فترة الاقتصاد المخطط ، و تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض أسعار الصرف وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي .

[1] د.لعمامرة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص150،148.

الجدول 3: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية: (مليار دينار جزائري)

السنوات	القروض للاقتصاد	نسبة السيولة %	الكتلة النقدية M_2	معدل التضخم %	التداول النقدي / الناتج المحلي الخام
1993	4.231	2.52	2.625	5.20	1.18
1994	8.305	2.52	7.723	0.29	3.16
1995	6.565	7.40	6.799	8.29	7.12
1996	8.776	7.35	0.915	5.18	3.11
1997	3.741	9.38	5.1081	7.5	1.12
1998	2.906	3.56	5.1592	0.5	0.14

المصدر : وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 227.

و من خلال هذا الجدول نلاحظ نمو الكتلة النقدية مستمر على طول الفترة من 1990-1998 بسبب تكفل الدولة بعجز المؤسسات العمومية و التوسع في القروض الممنوحة للاقتصاد في حين عرفت معدلات التضخم انخفاض لتصل إلى 0.14 سنة 1998 بعد أن ارتفعت نسبتها 7.12% سنة 1995 و ذلك بسبب إلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية و تقليص الإعانات الموجهة للكثير من المستفيدين خاصة للمنتجين في القطاع الفلاحي الأمر الذي ساهم في خفض القدرة الشرائية و بالتالي انخفاض الطلب الكلي ما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم ، و انخفاض معدلات الفائدة التي شهدت نفس الاتجاه التنازلي الذي عرفه التضخم سواء ما يتعلق بمعدلات الفائدة على الإقراض أو الإيداع ، و هو أحد الأهداف من وراء السياسة الاقتصادية المتبعة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، و قد عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي تحسن واضح ، و في المقابل كانت النتائج

غير مرضية فيما يخص الاقتصاد الحقيقي حيث نلاحظ انخفاض انتاج القطاع الصناعي خارج المحروقات ب 2.2 % سنة 1994 و 6 % سنة 1998 ، ليصل إلى 1.6 % سنة 1999 .

الشكل 23: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1993-1999) الوحدة %

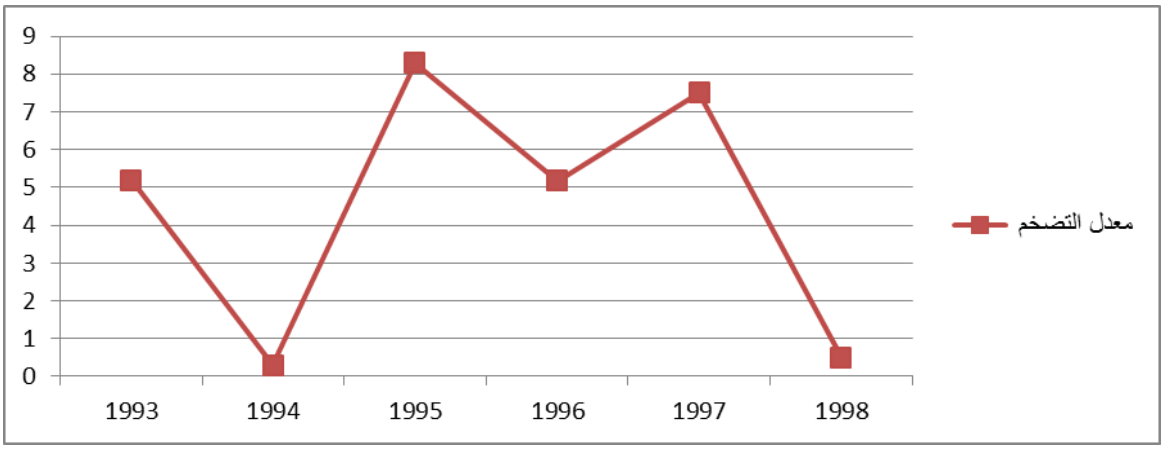

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق .

الجدول 4: انعكاس برنامج معدل النمو الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات و معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية . الوحدة نسبة مئوية

المؤشـــرات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النمو العام	0.8	1.2-	1.6	2.2-	0.2-	3.8	4.4	1.1	5.1	3.2
الفلاحة	6.2-	15.4	2.0	4.4-	5-	15	23.7	13.5-	11.4	2.7
الصناعة خارج المحروقات	3.5	0.7-	5.6-	1.3-	2.2-	1.4-	8.7-	3.8-	8.4	1.6
البناء و الأشغال	3.1-	7.9-	0.4	4-	0.9	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4

العمومية										
الخدمات	2.7	0.5-	3.1	0.35-	2.3	2.4	6	5.4	7.9	5.7
المحروقات	4.1	0.9	1.1	0.8-	0.4-	4.4	3.6	6	4	6.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد عرفت الجزائر معدلات نمو سلبية حتى سنة 1994 نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة و هذا ما ينعكس على نمو معدلات القطاعات الأخرى، ثم عرفت تحسنا انطلاقا من سنة 1995 لتسجل 3.8% وتصل إلى غاية 5% سنة 1998 و ذلك كنتيجة لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي إلا أنها تبقى معدلات غير مرضية نتيجة سيطرة قطاع المحروقات الذي سجل معدل 6.1 % سنة 1999، و الذي يمثل ركيزة الاقتصاد الجزائري.

وعرف قطاع الفلاحة معدلات نمو متذبذبة تراوحت بين -6.2 % سنة 1990 لتسجل أعلى معدل لها سنة 1996 بنسبة 23.7 % و هو معدل مرتفع يشير إلى أهمية القطاع الفلاحي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعود هذا التذبذب في معدلات نمو القطاع الفلاحي إلى الظروف الطبيعية والمناخية التي شهدتها هذه الفترة و التي لها تأثير كبير على مردودية القطاع الفلاحي .

لقد شهد قطاع الصناعة خارج المحروقات معدلات نمو جد ضعيفة للفترة التي شملها برنامج التصحيح الهيكلي تراوحت بين -8.7% سنة 1996 و 8.4% كأعلى معدل لها سنة 1998 ، و يعود ذلك إلى توجه الدولة نحو تطهير المؤسسات العمومية و إغلاق العديد منها و عجز الدولة تحمل ثقل خسائرها بالإضافة إلى تجنب استثمار القطاع الخاص في مجال الصناعة مما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني ، حيث عرفت معظم فروع هذا القطاع تدهور طول هذه الفترة باستثناء الصناعة الغذائية و البلاستيك التي عرفت انتعاش و التي ساهمت في ارتفاع معدل النمو إلى 8.4% سنة 1996.

و في حين تبقى معدلات نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية تتراوح بين -7.9 % سنة 1991 و 4.5 % كأعلى نسبة لها سنة 1996 و هي معدلات غير مرضية نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات في هذا المجال خلال هذه الفترة.

و في المقابل تميزت معدلات نمو قطاع الخدمات تحس ملحوظ بلغت 6.1 % سنة 1999 و ذلك راجع إلى صعوبة الانسجام مع المسار الجديد للسياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتجه نحو اقتصاد السوق الذي يتطلب وقت و عدم تفتح الاقتصاد على الأسواق العالمية .

4- تطور توازن الميزانية العامة :

في إطار برنامج التصحيح الهيكلي كانت سياسة الموازنة تهدف إلى القضاء على العجز في الموازنة و خفض معدلات التضخم إلى مستويات معقولة من خلال مجموعة من التدابير و ذلك بالضغط على النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري و رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الكبير و تقليص الإعانات الموجهة للمؤسسات العمومية بالإضافة إلى تجميد الرواتب و الأجور و توسيع الوعاء الضريبي و خوصصة مؤسسات القطاع العام.

الجدول 5 : تطور توازن الميزانية العمومية من 1989 إلى غاية 2000 . (بآلاف الدينارات)

السنوات	الإيرادات النهائية	النفقات النهائية	العجز أو الفائض
1990	144.400.000	149.412.000	-5.012.000
1991	195.300.000	195.300.000	0
1992	322.700.000	396.800.000	-74.100.000
1993	335.600.000	503.950.251	-168.350.251
1994	474.100.000	613.700.000	-139.600.000
1995	586.500.000	734.875.979	-148.375.979

1996	749.200.000	848.600.000	-99.400.000
1997	881.500.000	946.217.135	-64.717.135
1998	882.000.000	1.022.696.650	-140.696.650
1999	937.100.000	1.098.576.715	-161.476.715
2000	1.190.750.000	1.176.094.800	+14.655.200

المصدر : قوانين المالية للسنوات السابقة الذكر

حيث من خلال قراءة الجدول أعلاه يلاحظ العجز المستمر في رصيد الموازنة العامة على طول الفترة من 1989-1999 نتيجة تراجع إيرادات المحروقات التي تمثل الإيراد الأكبر للجزائر رغم كل جهود الدولة في محاولة ضبط النفقات العامة إلى غاية سنة 2000 أين حقق رصيد الموازنة فائض نتيجة لارتفاع حجم الإيرادات العامة نتيجة للارتفاع الكبير الذي حققته أسعار النفط الجزائري سنة 2000 .و من خلال الجدول الموالي يمكن متابعة تطور الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة.

الجدول 6: تطور الإيرادات الكلية للفترة (1990-1998). مليار دينار جزائري

السنوات	سعر برميل النفط	الجباية البترولية	الجباية البترولية / الإيرادات الكلية
1990	24.34	76.20	47.56
1991	21.04	161.50	59.28
1992	20.03	201.30	63.54
1993	17.50	185.00	57.79
1994	16.19	222.18	51.16
1995	17.41	336.15	55.94
1996	17.47	496.00	60.10

1997	21	567.77	60.94
1998	12.85	378.56	48.87

المصدر : مجمع من : وزارة المالية ، د.دواسي مسعود مرجع سبق ذكره ، ص 405

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم الإيرادات العامة في تزايد مستمر طول الفترة 1990-1998 و بالتوازي معها شهدت الجباية البترولية تزايد مستمر خلال نفس الفترة باستثناء سنة 1993 و سنة 1998 حيث تعتمد الجزائر في تمويل نفقاتها بالدرجة الأولى على الجباية البترولية بأكثر من 50 % من الإيرادات العامة، و هذا ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، و في المقابل عرفت أسعار برميل النفط تذبذب مستمر لتعرف انخفاض سنة 1998 لتسجل 12.85 دولار و هذا ما يؤثر على إيرادات الدولة من الجباية البترولية و لتفادي انعكاس ذلك على إيرادات الدولة فقد اتجهت الجزائر إلى تنويع مصادر الدخل والقيام بالإصلاحات الضريبية لتغطية عدم الاستقرار في أسعار النفط .

المطلب الثاني : تطور معدلات النمو و البطالة ومؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال فترة (1990-1998) .

يمكن تحليل النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي بالاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالارتكاز على تطور معدلات التشغيل و البطالة في الجزائر 1990-1998.

الجدول 7 : تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (1990-1998) مليار دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الناتج المحلي %	معدل البطالة %
1990	555,8	213,4	0.8	21.7
1991	844,4	210,9	1.2-	20.6
1992	1,048,2	214,7	1.8	23.0
1993	1,165,9	210,2	2.0-	23.2
1994	1,491,5	208,3	1.0	24.4
1995	1,990,6	216,2	3.8	27.9
1996	2,570,0	225,1	3.8	28.7
1997	2,780,1	227,5	1.1	26.4
1998	2,830,5	239,1	5.1	29.6
1999	3,238,2	246,8	3.2	29.3
2000	4,123,4	252,2	2.2	29.8

Source : world Bank

1- **تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000) .**

يتضح من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي في الجزائر عرف معدلات ضعيفة جدا مع بداية التسعينات (1990-1994) لتعرف أقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1.8% و ذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 و نتاج للمرحلة الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق ، و مع بداية 1995 سجل النمو الاقتصادي معدل 3.8% لينخفض بعدها إلى معدل 1.1 % سنة 1997 ليشهد قفزة بمعدل 5.1%

سنة 1998 ليعاود الانخفاض مجددا بعدها ، و هي معدلات نمو متذبذبة عرفت ارتفاع و انخفاض و للأمر علاقة ببرنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، و انخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال نفس الفترة و هذا ما يتضح من خلال الجدول التالي .

الجدول 8: تطور الاستثمار العام خلال الفترة (1994–1999) .

السنوات	الاستثمار العام مليار دج	معدل نمو الاستثمار العام %	نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي الخام %
1994	235.92	26.6	15.86
1995	285.92	21.11	14.26
1996	147.01	48.5-	6.77
1997	201.46	37.16	7.25
1998	211.88	5.1	7.49
1999	186.98	11.8-	8.1

المصدر : مجمع من : الديوان الوطني للإحصائيات ، وزارة المالية .

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه تذبذب في حجم الاستثمارات العامة و يلاحظ انخفاض كبير لحجم الاستثمار سنة 1996 بنسبة 147.01 مليار دج حيث تراجع بنسبة 48.5% ليرتفع من جديد بعدها و لكن بنسب أقل مقارنة بسنة 1995 ، حيث تقلصت نسبة الاستثمار العام من الناتج الداخلي من 15.86 % سنة 1994 لتصل إلى 8.1 % سنة 1999 وذلك راجع إلى السياسة الاقتصادية المتبعة بحيث قامت الدولة بخفض حجم الإنفاق العام بمختلف أوجهه وخاصة الإنفاق

الاستثماري خلال فترة التعديل الهيكلي، حيث يعتبر الانخفاض في حجم الاستثمار من أهم العوامل التي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي .[1]

الشكل 24: تطور حجم الناتج المحلي و الاستثمار للفترة (1994-1999) . الوحدة : مليار دج

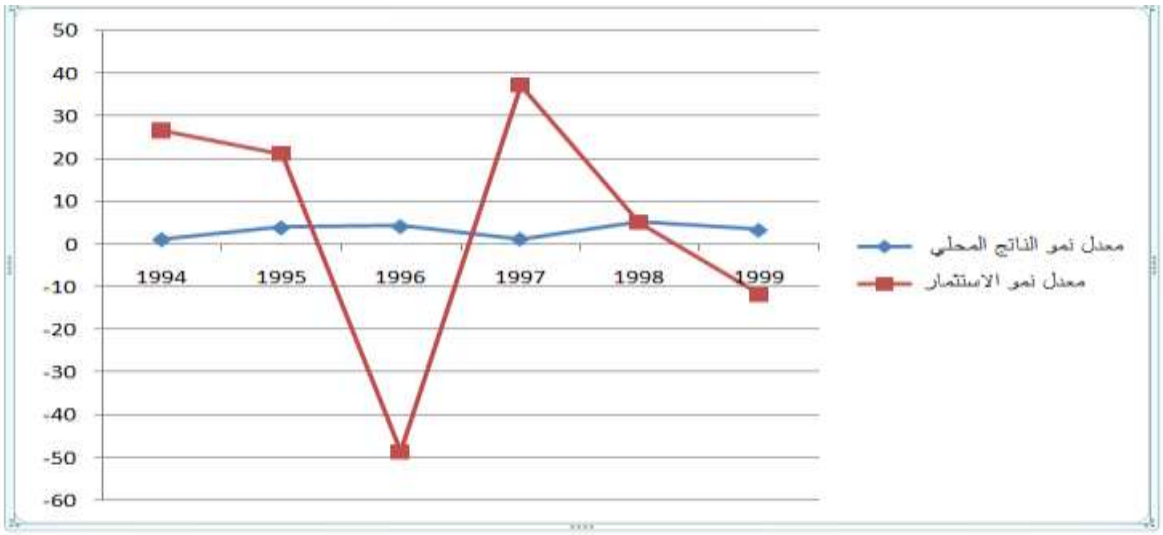

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

2- تحليل معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

يعتبر مشكل البطالة من أخطر المشاكل التي عانت منها الجزائر بالنظر لما تخلفه من أثار اقتصادية و اجتماعية، ومن خلال قراءة الجدول يظهر لنا مدى ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر على طول الفترة (1990-2000)، حيث بلغت البطالة في الجزائر معدل 21.7 % سنة 1990 لتصل إلى نسبة 29.8% سنة 2000 وهي نسب عالية تتلخص أسبابها في سياسة التشغيل التي اعتمدتها الجزائر تحت ضغوط صندوق النقد الدولي فقامت الدولة بالتسريح الكبير للعمال الفردي و الجماعي نتيجة خوصصة

[1] بن دعاس زهير، كتاف شافية، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث مؤتمر دولي ، جامعة سطيف ،2013، ص 14.

العديد من المؤسسات العمومية و إعادة هيكلتها أو غلقها ما أدى إلى تفاقم نسبة البطالة، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل خلال الفترة (1994-1998)و غلق ما يقارب 1000 مؤسسة خلال نفس الفترة ، بالإضافة إلى تجميد آلية التوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة العامة و الخاصة في ظل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي و برامج لدعم الشغل ،حيث نجد أن مصدر البطالة تمثل نسبة 52 % مصدرها القطاع العام و 48% مصدرها القطاع الخاص و التي تركزت بشكل كبير في قطاع الصناعة بسبب حالات العجز التي شهدها القطاع .حيث أن الجزائر خلال فترة التصحيح الهيكلي اهتمت بخفض معدلات التضخم على حساب معدلات البطالة ، بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي الذي ساهم في رفع معدلات البطالة [1]

الجدول 9 : المؤسسات التي تم حلها و العمال المسرحين خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

Source :Abeb Elmdjid , les années 90 de L'économie Algérienne ENAG Edition , Algérie ,1999, p 84.

[1] سعد مهمائي ، تأثير برامج التعديل الهيكلي على المؤسسة الجزائرية،مذكرة ماجيستر ، جامعة باتنة ،2009، ص 57.

تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات :

لقد عرف رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 1995-2000 تذبذبات حيث سجل في سنة 1990 رصيد 0.16 مليار دولار ليبلغ 12.30 مليار دولار سنة 2000 و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم استقرار حجم الصادرات التي شهدت تقلبات عديدة بسبب عدم ثبات أسعار النفط الجزائري خلال نفس الفترة و التي تمثل نسبة 98% من صادرات الجزائر في حين عرف حجم الواردات نوع من الاستقرار في حدود معدل 9.04 مليار دولار .

و في المقابل عرف ميزان المدفوعات عجز مستمر في أغلب السنوات خلال نفس الفترة باستثناء سنة 1997 حيث سجل ميزان المدفوعات فائض 1.16 مليار دولار و سنة 2000 أين بلغ أعلى نسبة 7.57 مليار دولار و يرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى العجز في رأس المال نتيجة لجوء الدولة إلى المديونية الخارجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري و تطبيقا لبرنامج التعديل الهيكلي بالرغم من أن ميزان التجاري قد سجل أرصدة موجبة خلال نفس الفترة .

الجدول 10: تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات للفترة(1995–2000). الوحدة : مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1995	-6.31	10.26	10.10	+0.16
1996	-2.09	13.22	9.09	+4.13
1997	+1.16	13.82	8.13	+5.69
1998	-1.73	10.14	8.63	+1.51
1999	-2.38	12.32	8.96	+3.36
2000	+7.57	21.65	9.35	012.3+

Source : Banque D'Algérie

الشكل 25: تطور الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1995-2000).

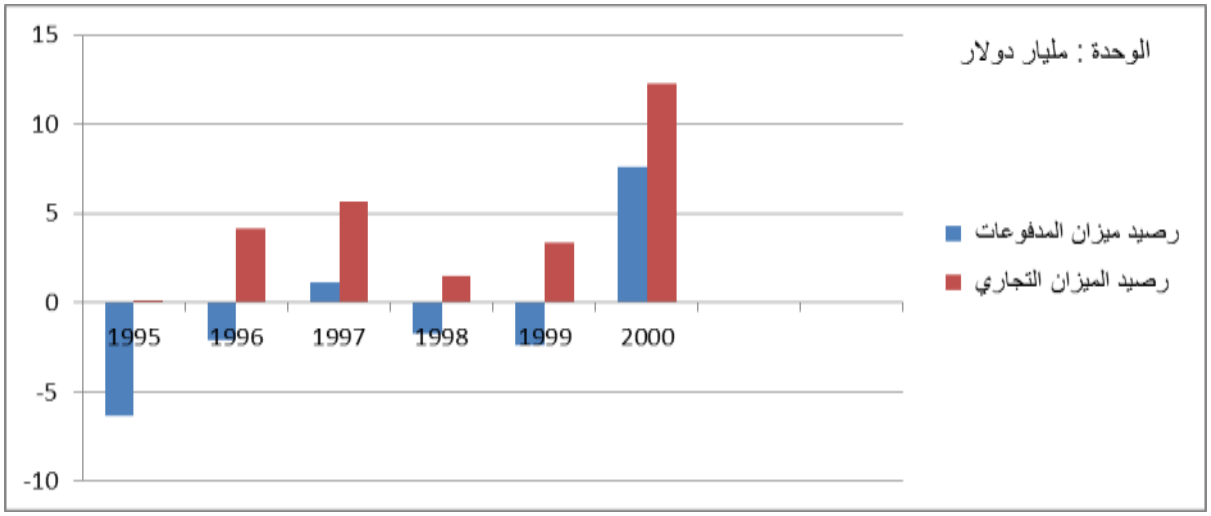

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

و ما نخلص إليه من خلال التحليل السابق لبرنامج التعديل الهيكلي أنه عالج مشكل التضخم على حساب معدلات البطالة مع استمرارية استجابة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية بسبب سيطرة قطاع المحروقات الذي يمثل 95 % من الصادرات و يساهم ب 60 % من موارد الموازنة و يمثل من 25إلى 40 % من الإنتاج الكلي ،و بالتالي فإن برنامج الصندوق قد نجح في إدارة الطلب الكلي دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي و إهمال الجوانب الاجتماعية حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى نسبة 28% سنة 1998 و ذلك كنتيجة حل المؤسسات العمومية و خوصصة البعض منها بالإضافة إلى أن تحرير الأسعار السلع الاستهلاكية نتيجة لرفع التدعيم سنة 1996 أدى إلى تدني مستوى المعيشة لمعظم المواطنين[1].

[1] أ . كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة ، العدد الثامن ، 2005، ص 14.

و مع بداية 2001 تبين الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي و تحسنت أسعار النفط مما شجع الدولة على تبني برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين 2001-2009[1]

المبحث الثاني : تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001/2014.

لقد شهدت الجزائر أزمة اقتصادية سنة 1986 زعزعت الاقتصاد الجزائري ظهرت أثارها في معدلات نمو متدنية صاحبها معدلات بطالة مرتفعة عكست المستوى المعيشي المتدني خلال هذه الفترة.

و للخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها فترة الأزمة الاقتصادية و التخفيف من حدتها و النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو الاقتصادي ذلك من خلال تطبيق الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج انفاقية واسعة جسدتها عن طريق تنفيذ ثلاث برامج تنموية للفترة 2001/2014.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009.

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط ، شجع الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي و خلق إستراتيجية حقيقية لتنمية مستدامة حيث أطلقت خطة دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي الثاني لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 [2].

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

[1] د. وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص 228.229.

[2] Madjid Makedhi ,Quel cap pour l'économie algérienne , in Elwatan .com , 11/04/2005. www.algerie-dz.com/article2090.html , *le 15/08/2015.*

طبقا للوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي[1]:

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي .
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي و المؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة و المتوسطة .
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و التكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

و يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي و الحد من البطالة [2] .

أ- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

لقد تم تجنيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525 مليار دج [3] موزعة على طول أربعة سنوات 2001-2004 تمحورت حول دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، و النقل ،الري ،و دعم

[1] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة : www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

[2] أ. نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ،أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد 12، ديسمبر 2012 ، ص 251أطلع عليه يوم univ-biskra.dz/rem/n12/10.pdf(15/08/2015)

[3] Algérie , Ministère des Finances , programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes , Avril 2001 , p 02.

الإصلاحات في مختلف القطاعات و تنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 15974 مشروعا و هذا ما يوضحه الجدول الموالي [1] .

أولا : دعم القطاعات الإنتاجية :

تتمثل القطاعات الإنتاجية حسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في :

1- الفلاحة :

يندرج هذا برنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA بهدف توسيع الإنتاج الفلاحي ليشمل الصادرات و تمحور حول النقاط التالية :

الجدول 11: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة : مليار دج

القطـــاع	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع %
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	% 40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8 %
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4 %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6 %

[1] أ. زرمان كريم ،التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد السابع ، جوان2010 ، ص 200.
le (15/08/2015) univ-biskra.dz/rem/n7/8.pdf

المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100 %

المصدر : أ . نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

- تعزيز الإنتاج الفلاحي خاصة المنتجات كثيرة الاستهلاك و ترقية المنتجات الموجه للتصدير.
- تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف في سياق محدد .
- حماية الأحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي .
- حماية النظام البيئي و الاهتمام بالمراعي و تطويرها .
- محاربة الفقر و التكفل بديون الفلاحين .

و قد خصص لتنفيذ هذا البرنامج غلاف مالي قدره 55.9 مليار دج .

2- الصيد البحري :

تزخر الجزائر بساحل طوله 1200 كم غني بثروة سمكية هائلة و بهدف ترقية الصيد البحري و لتنفيذ ذلك تم القيام بمجموعة من الإجراءات ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي أهمها :

- تمويل الصندوق الوطني للمعونة من أجل الصيد البحري و تربية الأحياء المائية (FNAPPA)
- تقديم تسهيلات ائتمانية و قروض لصيد الأسماك و تربية المائيات تابعة لصندوق التعاون الفلاحي CNMA ،و قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج ب9.5 مليار دج [1].

ثانيا : الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية :

لقد تميز هذا القطاع بتلقيه أكبر نسبة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج بنسبة 40.1% أي بمبلغ 210.5 مليار دج لدعم هذا القطاع و ذلك لتغطية النقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه

[1] بن عزة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 209،210.

فترة التسعينات أين قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام و خاصة الإنفاق الاستثماري، و بهدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة و الخاصة منها من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي و فتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تهيئة الأحياء السكنية في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن .

جدول 12: القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية .

(الوحدة : مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9
منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16.0	/	54.6
أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	/	45.3
اتصالات	10	/	/	/	10
تهيئة مدينة بوغزول	1.7	/	/	/	1.7
تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32
فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1
بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
طاقة	7.8	9	/	/	16.8
السكن و العمران	27.1	4	2.5	/	35.6
السكن الحضري و الريفي	25.1	/	/	2	25.1
تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	/	10.6
المجموع	100.7	70.2	37.6	2	210.5

المصدر : بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

و بجانب دعم هذه القطاعات سطرت الحكومة ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية خلق 148800 منصب شغل في إطار تحقيق أهداف البرنامج موزعة بين مناصب شغل دائمة و مؤقتة من

مجموع 850000 منصب شغل وضعها برنامج دعم النمو الاقتصادي ضمن برنامجه بهدف تحقيقها ضمن الفترة 2001-2004.

و الجدول الموالي يوضح مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الهياكل القاعدية و الأشغال الكبرى :

الجدول 13: مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
الفلاحة	/	100000	100000
السكن و العمران	60000	10000	70000
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	16300
أشغال عمومية	40000	2000	42000
قطاعات أخرى*	1500	19000	20500
المجموع	102800	146000	148800

المصدر : بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص111.

***: القطاعات الأخرى هي : البيئة ، الطاقة ، الاتصالات ، أشغال تهيئة مدينة بوغزول.**

ثالثا : التنمية البشرية و المحلية :

لقد خصصت الحكومة نسبة 38.8 % من إجمالي المبلغ الموجه للبرنامج أي بغلاف مالي قدره 204.2 مليار دج ، حيث خصص منه مبلغ 97 مليار دج في جانب التنمية المحلية بهدف تحسين الوضع المعيشي للمواطن على مستوى التراب الوطني خاصة في الأرياف و تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من

خلال إدراج مخططات تنموية بلدية لتشجيع التنمية و تحسين أداء الخدمة العمومية كالبريد و المواصلات وغيرها و إعادة تأهيل المناطق بأكملها.

الجدول 14: القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية .

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4.0	13.0	16.5	/	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	/	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	/	5.5
البريد و المواصلات	/	8.5	6.0	/	14.5
أشغال عمومية	13.0	/	/	/	13.0
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	/	16.9
المجموع	28.9	36.9	31.2	/	97.0

المصدر : المرجع أعلاه ، ص 112.

و من خلال هذا البرنامج يتوقع توفير حوالي 50750 منصب عمل موزعة كما يلي :

الجدول 16 : مناصب العمل المتوقع توفيرها من خلال برنامج التنمية المحلية

مناصب العمل / القطاع	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية و صيانة الطرقات	/	20000	20000
البيئة	6000	16000	22000
الري	900	1350	2250
البريد و المواصلات	3000	3500	6500
المجموع	9900	40850	50750

المصدر : بوفليح نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 112.

و في جانب التنمية البشرية فقط قدر لها مبلغ 90.2 مليار دج بغرض تحسين المستوى التعليمي و الصحي و تطوير معرفة المواطن لتحسين مستوى الحياة و زيادة إنتاجية الأفراد و ذلك عن طريق تكثيف المنشآت الصحية و التربوية و الثقافية و مصادر المعرفة و في هذا القطاع فتقع توفير 13680 منصب شغل من خلال تنفيذ هذا البرنامج ضمن مجموعة من القطاعات يوضحها الشكل الموالي :

الجدول 16: القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية.

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	/	26.95
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	/	9.5
التعليم العالي و البحث العلمي	18	9.4	6.5	/	33.9
الصحة و السكان	2.8	4.6	0.3	/	7.8
الشباب و الرياضة	1.4	2.2	/	/	3.67
الاتصال و الثقافة	4.5	/	/	3.5	8
الشؤون الدينية	0.15	1.0	/	/	11.5
المجموع	39.4	29.9	17.34	3.5	90.2

المصدر : المرجع أعلاه ، ص 114.

في حين خصص مبلغ 17 مليار دج للتكفل بالجانب الاجتماعي و التشغيل عن طريق تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل لدعم الاستثمارات ذات المنفعة العامة و في الجانب الاجتماعي تقديم منح و تحويلات اجتماعية للفئات المحرومة في المجتمع و تنفيذا للبرنامج توقع توفير 70000 منصب عمل جديد .

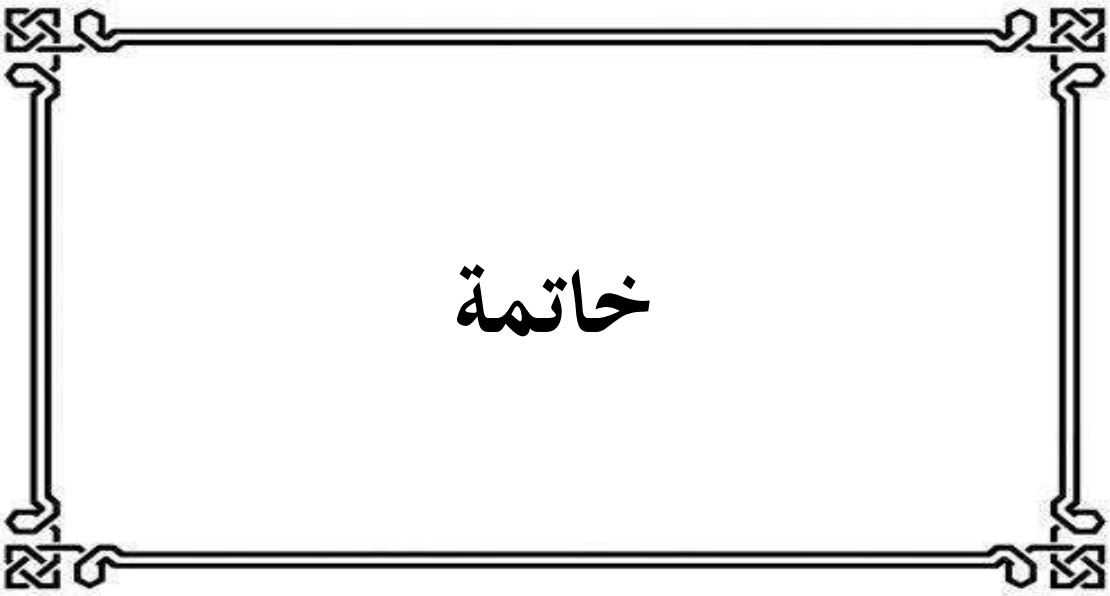

خاتمة

خاتمة :

إن عدم تحقيق نمو اقتصادي مستمر في الجزائر يعني هناك خلل أو ضعف في تكوين المؤشرات المحددة للنمو الاقتصادي. والأدبيات الاقتصادية ركزت على متغيرات الاقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج التي تحقق التراكم والديناميكية الاقتصادية. لكن، هذه المتغيرات حتى إذا كانت متوفرة ستتطلب عوامل لتجميعها وتفعيلها، وهذا ما جاء على لسان حيث طرح التساؤل من يقوم بتعبئة هذه العوامل؟ ولذلك، استهدفت الأدبيات اللاحقة التركيز على العوامل في محاولة لتحليل عملية النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة. وفي هذا السياق، ركزت هذه الدراسة على تقديم دليل عملي تابع لما حللناه في قسمنا التحليلي على عملية النمو في الجزائر بالاستناد على نموذج رياضي تم توصيفه.

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية المطردة من أهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وهو ما يعكس أهمية دراسة وفهم هذه الظاهرة وتحديد أهم مصادرها، وبعد تطرقنا لذلك في إطار هذا الفصل تبين أن النظرية النمو الاقتصادي (وكذا الاستثمار باعتباره من أهم مصادره) تاريخ طويل يمتد من اهتمامات كل من "آدم سميث" و"ريكاردو" و" مالتوس" وغيرهم من المفكرين الكلاسيك، حيث كان توزيع الدخل بين الريع والأجور والأرباح الشغل الشاغل عندهم، ولقد اتجه هذا الفكر إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، حيث اعتبر " آدم سميث " أن العمل هو مصدر ثروة الأمم في حين اعتبر "دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو إقتصادي، أما "روبرت مالتوس" فقد أكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج حيث رأى أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الإستمرار في النمو، في حين اعتبر "شومبتر" أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الإقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الإبتكارات في العملية الإنتاجية.

أما النظرية الكينزية والتي اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير – عكس النظرية الكلاسيكية . في حين وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي إلى المدى الطويل فقد ظهرت ضمن مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج

النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية، ويعتبر نموذج "هارود – دومار" أهم النماذج الكينزية للنمو وهو بمثابة توسعة ديناميكية التحليلات التوازن الكينزية الساكنة، حيث اهتما بدراسة معدلات النمو في الدول المتقدمة ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، وظهرت بعد ذلك نماذج النمو النيوكلاسيكية (الخارجي) ويعتبر نموذج "سولو" التفسير النمو الاقتصادي وحركيته على المدى الطويل أهم الأعمال التي تعرضت لهذا الموضوع خلال القرن العشرين، وأكد "سولو" على الدور المهم للتقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الابقاء على النمو مستقر في المدى الطويل، وبدء من منتصف الثمانينات بدأت نماذج النمو الحديثة بالظهور وقد بحثت في الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة، إذ أن عدم تحقق ما تنبأت به النظرية النيوكلاسيكية من إلتقاء لمعدلات دخول الأفراد بين دول العالم المختلفة (النامية والمتقدمة)، مستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة، هو الأساس والدافع الظهور النظرية الحديثة للنمو والتي تميزت عن النظرية النيو كلاسيكية بمجموعة من الخصائص منها: إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيك القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، وذلك من خلال إفتراضها أن إستثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الانتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة إتحاد العوائد نحو التناقص؛ تبحث هذه النظرية عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو طويل الأجل بين الدول؛ تكتسي التكنولوجيا دور مهم في هذه النماذج بإعتبارها متغيرا داخليا.

لقد شهدت الجزائر أزمة اقتصادية سنة 1986 زعزعت الاقتصاد الجزائري ظهرت أثارها في معدلات نمو متدنية صاحبها معدلات بطالة مرتفعة عكست المستوى المعيشي المتدني خلال هذه الفترة.

و للخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها فترة الأزمة الاقتصادية و التخفيف من حدتها و النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو الاقتصادي ذلك من

خلال تطبيق الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج انفاقية واسعة جسدتها عن طريق تنفيذ ثلاث برامج تنموية للفترة 2014/2001.

لقد تم تجنيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525 مليار دج موزعة على طول أربعة سنوات 2001-2004 تمحورت حول دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، و النقل ،الري ،و دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات و تنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 15974 مشروعا

في حين خصص مبلغ 17 مليار دج للتكفل بالجانب الاجتماعي و التشغيل عن طريق تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل لدعم الاستثمارات ذات المنفعة العامة و في الجانب الاجتماعي تقديم منح و تحويلات اجتماعية للفئات المحرومة في المجتمع و تنفيذا للبرنامج توقع توفير 70000 منصب عمل جديد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاّ: الكتب

1-سالم توفيق النجفي ، محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ،العراق ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد 1980.

2-زينب حسين عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.

3-مروان شموط كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

4- علي لطفي، الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

5- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

6- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

7- د هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

8- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

9- كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسن يطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

10- جيمس جوارتيني و ريتجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999.

11-صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

12- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.

13- حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

14- د. مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ،دار وائل للنشر،الاردن الطبعة الأولى ،2007.

15- د.محمد على الليثي ،التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ،1974.
16- د.عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية.
17- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
18- عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث،
19- و.و روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل.
-20

ثانيا: الرسائل والاطروحات:

1- العمري الحاج ،دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(1995_2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة الجزائر،2013.
2-كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013
3- د.بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير ، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائر، تطورات نظريات النمو الاقتصادي ،منتدى الاقتصاديين المغاربة.
4-بصديق محمد ،النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009.
5-بن دعاس زهير، كتاف شافية، تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث مؤتمر دولي ، جامعة سطيف،2013.
6-سعد مهمائي ، تأثير برامج التعديل الهيكلي على المؤسسة الجزائرية،مذكرة ماجيستر ، جامعة باتنة ،2009.
7-أ . كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة ، العدد الثامن ، 2005.

الملخص

الملخص :

تعالج هذه المذكرة موضوع واقع و محددات النمو الاقتصادي في الجزائر حيث قسمنا هذا البحث الى قسم نظري وقسم تطبقي في الاول تطرقنا الى كل ما له علاقة بالنمو الاقتصادي في الجزائر و النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي و في الجزء الثاني الذي يمثل دراسة حالة في خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر قدمنا تحليل حول خصائص النمو ثم نعزز تحليلنا بدراسة قياسية لا دوافع العوامل على النمو الاقتصادي فكانت لنا نتاج توافق النظرية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية :

النمو , الاقتصاد , النظرية الكلاسيكية , التكنولوجيا , رأس المال , السندات

Sommaire:

Ce mémoire de recherche traite du sujet de la réalité et des déterminants de la croissance économique en Algérie, où nous avons divisé cette recherche en une partie théorique et une partie appliquée.L'économiste en Algérie, nous avons présenté une analyse sur les caractéristiques de la croissance, puis nous renforcer notre analyse avec une étude standard, et non les motivations des facteurs de croissance économique.

les mots clés:

Croissance, économie, théorie classique, technologie, capital, obligatio